

محاسبة البنوك

تعريف البنك :

هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.

أنواع البنوك :

أ) من حيث الوضع القانوني للبنك :

١- **بنوك عامة :** هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.

كالبنوك المركزية (مؤسسة النقد العربي السعودي)، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف.

٢- **بنوك خاصة :** هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)

٣- **بنوك مختلطة :** هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلاً من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعتمد) إلى امتلاك $\frac{1}{2}$ رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

ب) من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك :

١- **بنوك تجارية :** هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخضم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح

الإعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

٢- **بنوك صناعية :** هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

٣- **بنوك زراعية :** هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

٤- **بنوك عقارية :** هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

ملاحظة

من الجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي لا يدخل ضمن هذه التصنيف بصفته هو البنك الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب أنشطته دون أن يمارس أي نشاط معتاد من أنشطة المصارف السابقة.

(ج) **من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى :**

١- **بنوك مركزية :** هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

٢- **بنوك الودائع (البنك التجاري) :** هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء و كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

٣- **بنوك الأعمال أو الاستثمار :** هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها و من أهم

هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار،
و القانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

(د) من حيث شرعية العمليات :

١- بنوك تقليدية (ربوية).

٢- بنوك إسلامية : تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذاً من المقترضين أو إعطاءً للمودعين، و لكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمراوحة أو المضاربة أو المشاركة.

و تقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

البنك التجاري

(١) تعريف البنك التجاري :

هو منشأه توم بصفة معتادة بقبول الودائع و التي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.

(٢) وظائف البنك التجاري :

- ١- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب.
- ٢- منح قروض للعملاء قصيرة الأجل بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو ضمانات شخصية.
- ٣- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل: شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها، تحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.
- ٤- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
- ٥- فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان.
- ٦- شراء و بيع العملات الأجنبية.

٣) النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

٤) خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

- ١ - الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق.
- ٢ - السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.
- ٣ - تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق.
- ٤ - يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

٥) مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

- ١ - **المجموعة المستندية :** وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

(أ) **مستندات داخلية** وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

(ب) **مستندات خارجية** وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

٢- المجموعة الدفترية : تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعاً لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعاً في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

٣- دليل الحسابات : عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

٤- أدوات التحليل المالي والرقابة : تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدماً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

٥- التقارير الدورية (المحاسبية) : يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

(أ) تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك **مثل:** الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية

حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

(ب) تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاماً على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

٦) أقسام البنوك التجارية :

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي **الأقسام الفنية** للبنك أما **الأقسام الإدارية** فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

أولاً : الأقسام الإدارية : هي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتحدد مسؤولياتها التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي المحدد للبنك، وليس لهذه الأقسام عدد محدد يتحتم وجودها في كل بنك بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في البنك وعدد الأقسام الفنية فيه **وتتكون من:**

- | | | |
|---|---------------------------------|----------------------|
| ١- الشؤون الإدارية | ٢- الشؤون القانونية | ٣- التحقيق والتفتيش |
| ٤- المحاسبة العامة | ٥- إدارة العلاقات الخارجية | ٦- شؤون الفروع |
| ٧- المطبوعات | ٨- الاستعلامات | ٩- الدراسات والأبحاث |
| ١٠- العلاقات العامة | ١١- شؤون الموظفين | ١٢- الحاسب الآلي |
| ١٣- الأرشفة | ١٤- التسهيلات الائتمانية والسلف | |
| ١٥- المشتريات واللوازم والصيانة. (على سبيل المثال لا الحصر) | | |

ثانياً : الأقسام الفنية : وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلاله عمله ونشاطه اليومي للعملاء **ومن أمثلتها:**

- | | | | |
|----------------|-------------------------|----------------|----------------|
| ١- قسم الخزينة | ٢- قسم الحسابات الجارية | ٣- قسم الودائع | ٤- قسم المقاصة |
|----------------|-------------------------|----------------|----------------|

- ٥ - قسم الأوراق المالية ٦ - قسم الأوراق التجارية ٧ - قسم الاعتمادات المستندية
٨ - قسم خطابات الضمان ٩ - قسم الحوالات والعمليات الخارجية
١٠ - قسم تأجير الخزائن ١١ - قسم صندوق التوفير ١٢ - قسم الصرف الأجنبي

٧) مصادر استخدامات الأموال في البنوك التجارية :

أولاً □ : مصادر التمويل : تعتمد البنوك في مزاوله نشاطها على نوعين من مصادر التمويل.

١ - **مصادر تمويل داخلية :** وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطات ، وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (١٠ %) من جملة الأموال المستثمرة " موارد البنك " .

٢ - **مصادر تمويل خارجية :** و توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة، وتشتمل المصادر الخارجية على:

- ١) قروض من البنك المركزي بضمان الأصول.
- ٢) الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير.
- ٣) قروض من البنوك التجارية.
- ٤) إصدار سندات طويلة الأجل.

ثانياً : استخدامات الأموال (الموارد المالية) :-

- ١ - تقديم القروض والسلف.
- ٢ - **الاستثمارات** ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية.
- ٣ - **الأرصدة (الأصول) النقدية** وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين والتي في خزانتها لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدى البنوك المحلية أو الأجنبية.
- ٤ - **الأصول الثابتة** وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك و يمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى **مثل:** الأثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية وإلكترونية، وسائل النقل.

البنوك التجارية

قواعد عامة

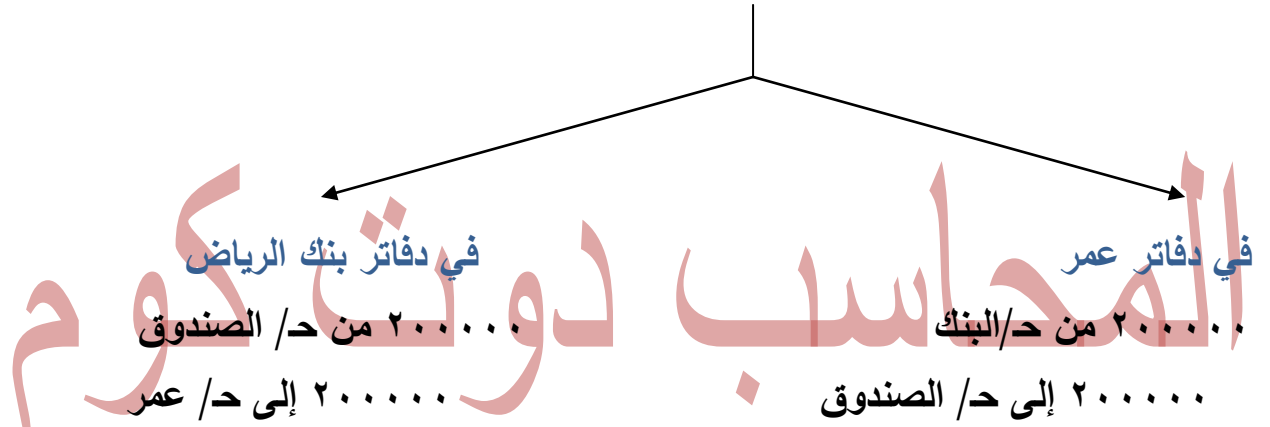
يتم تحليل جميع العمليات التي تحدث في البنك إلى طرفيها المدين والدائن من وجهة نظر البنك نفسه وليس من وجهة نظر المتعاملين معه.

مثال

أودع العميل عمر مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال في بنك الرياض فرع جدة من صندوقه الخاص.

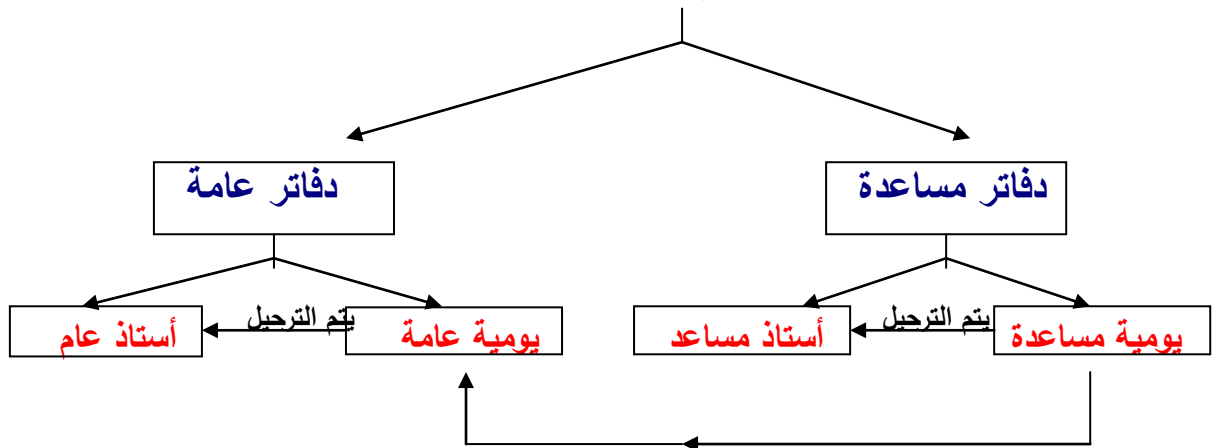
المطلوب

قيود اليومية في دفاتر عمر ودفاتر بنك الرياض.



ملاحظة

البنوك التجارية تستخدم الطريقة الفرنسية (المركزية) (العامة) وتقضي هذه الطريقة باستخدام نوعين من الدفاتر كما يلي:



في نهاية كل فترة دورية تجرى قيود إجمالية بإجمالي كل يومية مساعدة في اليومية العامة.

أولاً: قسم الحسابات الجارية

تنقسم الحسابات الجارية في البنك إلى نوعين:

- ١ - حسابات جارية دائنة : وتمثل ودائع الأفراد والهيئات لدى البنوك.
- ٢ - حسابات جارية مدينة : وتمثل السلف والتسهيلات الائتمانية والقروض التي يمنحها البنك لعملائه.

ملاحظة

إذا ذكرت حسابات جارية من دون تمييزها فإنه يقصد بها الحسابات الجارية الدائنة، أما الحسابات الجارية المدينة فلا بد من تمييزها صراحة. يلاحظ أن العمليات التي تحدث في البنك وتؤثر على الحساب الجاري تنقسم إلى أربعة أنواع :

(أ) الإيداع (ب) السحب (ج) التحويل (د) إثبات الفوائد المدينة والعمولات (أ) الإيداع (الإضافة) :

يمكن الإيداع في الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية :

- ١ - إيداع نقدي : عند قيام العملاء بإيداع أي مبالغ نقدية في حسابهم الجاري يكون

القيد : ×× من د/ الصندوق

×× إلى د/ الحسابات الجارية

(جملة الإيداعات النقدية خلال الفترة)

- ٢ - إيداع بشيكات داخلية (تحويلات داخلية) : الشيك الداخلي عبارة عن شيك مسحوب

على عميل له حساب في البنك لصالح عميل آخر له حساب في نفس البنك ونفس الفرع أي أن الساحب والمسحوب عليه عملاء لنفس البنك ونفس الفرع ويكون القيد :

×× من د/ الحسابات الجارية (المسحوب عليه)

×× إلى د/ الحسابات الجارية (الساحب)

(جملة التحويلات الداخلية خلال الفترة)

٣- إيداع شيكات خارجية (مسحوبة على عملاء بنوك أخرى) : الشيك الخارجي في حالة الإيداع يكون مسحوبا على عميل له حساب في بنك آخر لصالح عميل في البنك أي أن الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة في مؤسسة النقد ولإثبات هذه الشيكات قد تتبع البنوك إحدى طريقتين:

• **الطريقة الأولى:** عدم إنتظار نتيجة المقاصة وطبقا لها يضيف البنك قيمة

الشيكات المقدمة إليه فورا دون إنتظار نتيجة المقاصة ويكون القيد:

×× من د/ غرفة المقاصة

×× إلى د/ الحسابات الجارية (الساحب)

عيوب هذه الطريقة:

لا تتماشى مع متطلبات الحيطة والحذر في البنوك نظرا لإحتمال رفض الشيكات.

• **الطريقة الثانية :** وطبقا لهذه الطريقة لا يضيف البنك قيمة الشيكات

المقدمة اليه الا بعد ظهور نتيجة المقاصة ومن ثم يتم اجراء عدة قيود:-

١- قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات :

×× من د/ شيكات للتحصيل

×× إلى د/ اصحاب شيكات التحصيل

٢- عند ظهور نتيجة المقاصة تثبت مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة فقط:

×× من د/ غرفة المقاصة

×× إلى د/ شيكات للتحصيل

٣- يتم إثبات إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية :

×× من د/ اصحاب الشيكات للتحصيل

إلى مذكورين

×× د/ الحسابات الجارية

×× د/ عمولة تحصيل (إن وجدت)

٤- إثبات عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة ان وجدت كما يلي :

×× من د/اصحاب شيكات للتحصيل
×× إلى د/ شيكات التحصيل
(عكس القيد الأول فقط)

مثال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك الجزيرة بقسم الحسابات الجارية خلال الأسبوع الثاني من رجب ١٤١٧ هـ :
بلغت الشيكات المقدمة للتحصيل و المسحوبة على عملاء بنوك اخرى ٨٠٠٠٠٠ ريال
رفض منها ٦٠٠٠٠ ريال لعدم كفاية الارصدة و ٣٠٠٠٠ ريال لعدم مطابقة التوقيع.

المطلوب

اجراء القيود اليومية العامة للعمليات السابقة.

الحل

قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات :

٨٠٠٠٠٠ من د/ شيكات للتحصيل

٨٠٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب شيكات التحصيل

عند ظهور نتيجة المقاصة :

٧١٠٠٠٠ من د/ غرفة المقاصة

٧١٠٠٠٠ إلى د/ شيكات للتحصيل

إثبات إضافة قيمة الشيكات للحسابات الجارية :

٧١٠٠٠٠ من د/ اصحاب الشيكات للتحصيل

٧١٠٠٠٠ إلى د/ الحسابات الجارية

اثبات عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة :

٩٠٠٠٠ من د/اصحاب شيكات للتحصيل

٩٠٠٠٠ إلى د/ شيكات التحصيل

(ب) السحب (الخصم) :

قد يتم السحب من الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية:

- ١ - سحب نقدي: عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بإذن دفع أو بإستخدام بطاقة الصراف الآلي يكون القيد:
×× من د/ الحسابات الجارية
×× إلى د/ الصندوق

(جملة المسحوبات النقدية خلال الفترة)

- ٢ - سحب بشيكات داخلية (تحويلات داخلية): السحب بشيكات داخلية يعتبر الوجه الآخر لعملية الإيداع بشيكات داخلية ولذلك في حالة وجود عملية إيداع بشيكات داخلية وعملية سحب بشيكات داخلية بنفس المقدار وفي نفس الفترة يجرى لها قيد واحد فقط لأنهما يمثلان إيداع بالنسبة لعمل وسحب بالنسبة لعمل آخر ولكنهما بالنسبة للبنك عملية واحدة تتمثل في التحويل من شخص إلى شخص آخر ويكون القيد :

×× من د/ الحسابات الجارية (المسحوب عليه)

×× إلى د/ الحسابات الجارية (الساحب)

(جملة التحويلات الداخلية خلال الفترة)



فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك الأهلي بقسم الحسابات الجارية

خلال الأسبوع الأول من شعبان ١٤٢٠ هـ :

- ١ - بلغت المسحوبات النقدية خلال الفترة ٢٥٠.٠٠٠ ريال.
- ٢ - بلغت الإيداعات بشيكات داخلية ١٢٠.٠٠٠ ريال رفض منها ٣٠.٠٠٠ ريال لعدم كفاية الارصدة.
- ٣ - بلغت المسحوبات بشيكات داخلية خلال نفس الفترة ٩٠.٠٠٠ ريال.

اجراء القيود اليومية العامة للعمليات السابقة.



١- ٢٥٠.٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية

٢٥٠.٠٠٠ إلى د/ الصندوق

(جملة المسحوبات النقدية خلال الفترة)

٢- ٩٠.٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية

٩٠.٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية

(جملة الإيداعات بشيكات داخلية)

٣- لا يجرى لها قيد لأنها الوجه آخر لعملية الإيداع بشيك داخلي.

(ج) التحويل:

قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل وهنا يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات :

١- تحويلات لصالح عملاء البنك واردة من كل من:

- عملاء في نفس البنك "نفس الفرع".

- عملاء الفروع.

- عملاء بنوك أخرى.

ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

من مذكورين

×× د/ الحسابات الجارية "عملاء البنك نفسه"

واردة منهم

×× د/ الفروع

×× د/ بنوك أخرى

×× إلى د/ الحسابات الجارية (صادرة لصالح عميل البنك)

(جملة إشعارات الإضافة خلال الفترة)

٢- تحويلات صادرة من عملاء البنك لصالح كل من:

- عملاء في نفس البنك.
- عملاء الفروع.
- عملاء بنوك أخرى.

ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

×× من د/ الحسابات الجارية (واردة من حساب عميل البنك)

إلى مذكورين

×× د/ الحسابات الجارية
×× د/ الفروع
×× د/ بنوك أخرى
(جملة شعارات الخصم)

صادرة لهم

المحاسب دوت كوم

(د) إثبات الفوائد المدينة والمصروفات (العمولات) :

١- إثبات الفوائد المدينة :

بعض البنوك قد تدفع فوائد على أرصدة الحسابات الجارية وهذه الفوائد تعتبر من

وجهة نظر البنك مصروفاً ومن ثم تكون (مدينة) .

وعليه يكون القيد :

×× من د/ الفوائد المدينة

×× إلى د/ الحسابات الجارية

(إضافة قيمة الفوائد المستحقة للحسابات الجارية)

٢- إثبات العمولات :

يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصروفات من وجهة نظر البنك **إيراد** ومن ثم تكون **(دائنة)** ولهذا يفضل تسميتها عمولات.

وعليه يكون القيد :

×× من د/ الحسابات الجارية

×× إلى د/ العمولات

(تحميل العملاء قيمة العمولات المستحقة).

تمرين

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الحسابات الجارية بالبنك السعودي الأمريكي فرع الأندلس بجدة خلال الأسبوع الثاني من شهر جماد الثاني ١٤١٧ هـ :

١- بلغت الإيداعات النقدية خلال الفترة (١٠٠٠٠٠) ريال بينما بلغت المسحوبات النقدية (٦٠٠٠٠) ريال.

٢- بلغت الإيداعات شيكات مسحوبة على بعض عملاء البنك (٢٥٠٠٠) ريال رفض منها (٥٠٠٠) ريال لعدم كفاية الأرصدة.

٣- بلغت الإيداعات بشيكات مسحوبة على عملاء بنوك أخرى (٣٠٠٠٠٠) ريال رفض منها (١٢٠٠٠) ريال لعدم مطابقة التوقيع و(٨٠٠٠) ريال لعدم كفاية الأرصدة.

٤- بلغت المسحوبات بشيكات خارجية (١٤٠٠٠٠) ريال رفض منها شيكات بمبلغ (٦٠٠٠) ريال لعدم مطابقة التوقيع.

٥- أوامر التحويل الواردة لصالح عملاء البنك كما يلي:

(١٥٠٠٠) ريال من عملاء البنك نفسه و(٨٠٠٠) ريال من عملاء بنوك أخرى و(٣٠٠٠) ريال من عملاء الفروع.

٦- أوامر التحويل الصادرة من عملاء البنك كما يلي:

(٢٠٠٠٠) ريال لصالح عملاء الفروع و(٤٠٠٠٠) ريال لصالح عملاء بنوك أخرى.

٧- بلغت الفوائد المدينة المستحقة خلال الفترة (٢٥٠٠٠) ريال كما بلغت المصروفات المحملة للحسابات الجارية (٦٠٠٠) ريال.

المطلوب

١- قيود اليومية العامة (المركزية) اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر البنك السعودي الأمريكي.

٢- تصوير د/ الحسابات الجارية إذا علمت أن رصيده في أول الفترة (الأسبوع كان (٦٠٠٠٠٠) ريال.

الحل

١- قيود يومية البنك السعودي الأمريكي

البيان	له	منه
١- من د/ الصندوق إلى د/ الحسابات الجارية	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
من د/ الحسابات الجارية إلى د/ الصندوق	٦٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠
٢- من د/ الحسابات الجارية إلى د/ الحسابات الجارية	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
٣- من د/ شيكات للتحصيل إلى د/ أصحاب شيكات للتحصيل	٣٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
(قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات)		
من د/ غرفة المقاصة إلى د/ شيكات للتحصيل	٢٨٠.٠٠٠	٢٨٠.٠٠٠
(إثبات مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة)		
من د/ أصحاب شيكات للتحصيل		٢٨٠.٠٠٠

إلى د/ الحسابات الجارية	٢٨٠.٠٠٠	
(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحساب الجاري)		
من د/ أصحاب شيكات للتحصيل		٢٠.٠٠٠
إلى د/ شيكات للتحصيل	٢٠.٠٠٠	
(إثبات عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة)		
من د/ الحسابات الجارية -٤		١٣٤.٠٠٠
إلى / غرفة المقاصة	١٣٤.٠٠٠	

البيان	له	منه
من مذكورين -٥		
د/ الحسابات الجارية		١٥.٠٠٠
د/ الفروع		٣.٠٠٠
د/ بنوك أخرى		٨.٠٠٠
إلى د/ الحسابات الجارية	٢٦.٠٠٠	
من د/ الحسابات الجارية -٦		٦٠.٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ الفروع	٢٠.٠٠٠	
د/ بنوك أخرى	٤٠.٠٠٠	
من د/ الفوائد المدينة -٧		٢٥.٠٠٠
إلى د/ الحسابات الجارية	٢٥.٠٠٠	
من د/ الحسابات الجارية		٦.٠٠٠
إلى د/ العمولات	٦.٠٠٠	

٢- د/ الحسابات الجارية

٦٠٠.٠٠٠ إلى د/ الصندوق	٦٠٠.٠٠٠ رصيد ١/١
١٣٤.٠٠٠ إلى د/ غرفة المقاصة	١٠٠.٠٠٠ من د/ الصندوق
٦٠.٠٠٠ إلى مذكورين	٢٨٠.٠٠٠ من د/ أصحاب شيكات للتحويل
٦.٠٠٠ إلى د/ العمولات	٢٠.٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية
٢٠.٠٠٠ إلى د/ الحسابات الجارية	٢٥.٠٠٠ من د/ الفوائد المدينة
١٥.٠٠٠ إلى د/ الحسابات الجارية	٢٦.٠٠٠ من مذكورين
٧٥٦.٠٠٠ رصيد في ١/٣٠	

ثانياً: قسم الودائع

يقصد بالوديعة ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال لمدد محددة وتختلف الودائع طبقاً لحق المودع في السحب منها فوراً أو بعد فترة محددة وتنقسم إلى ما يلي :

١- الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية، الحسابات الجارية) :

ويحق للعميل الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يشاء وقد سبق دراستها.

٢- الودائع لأجل محدد :

وهي المبالغ التي تودع لدى البنوك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة، وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع يزداد معدلها بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد.

٣- الودائع بإخطار سابق :

وهي المبالغ التي تودع لدى البنك لمدة معينة ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد إخطار البنك بمدة متفق عليها عند فتح الوديعة.

٤- ودائع التوفير :

وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين وتعطي البنوك عملاءها دفترًا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد.

مع ملاحظة // أن الإيداع في صندوق التوفير والسحب منه **لا يتم إلا نقدًا.**

العمليات المحاسبية المتعلقة بالودائع

تنقسم إلى ثلاث أنواع:

أ- الإيداع: قد يتم فتح الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الصور الثلاثة التالية :

(١) إيداع نقدًا ويكون القيد:

×× من د/ الصندوق

×× إلى د/ الوديعة (حسب نوعها).

(٢) إيداع بشيكات داخلية أو بالتحويل من الحساب الجاري ويكون القيد:

×× من د/ الحسابات الجارية

×× إلى د/ الوديعة (حسب نوعها)

(٣) إيداع بشيكات أو حوالات واردة من الفروع أو بعض البنوك الأخرى ويكون

القيد: من مذكورين

×× د/ الفروع

×× د/ بنوك أخرى

×× إلى د/ الوديعة (حسب نوعها).

ب- السحب : قد يتم السحب من الوديعة بإحدى الصور الثلاثة التالية :

- نقدًا

- التحويل إلى الحساب الجاري

- التحويل إلى الفروع والبنوك الأخرى

وتكون قيود السحب عكس قيود الإيداع
تماماً في كل حالة.

ج- إثبات الفوائد المدينة :

في نهاية كل فترة يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على الودائع وتضاف لها
ويجرى لها القيد التالي :

×× إلى ح/ الوديعة (حسب نوعها)

تمرين

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الودائع في بنك الخليج فرع جدة
خلال الأسبوع الأول من شهر جماد الآخر ١٤١٧هـ:

١- بلغت إجمالي الودائع خلال الفترة ١٢٠٠٠٠٠ ريال، منها ٤٠٠٠٠٠٠ ريال وديعة
نقدية لمدة ٦ أشهر، والباقي عبارة عن ودائع بإخطار بيانها كالتالي:
١٠٠٠٠٠٠ ريال أودعت نقدًا، ٢٠٠٠٠٠٠ ريال أودعت بشيك مسحوب على أحد عملاء
البنك.

٥٠٠٠٠٠٠ ريال بشيك مسحوب على أحد العملاء بفرع المدينة، ٤٥٠٠٠٠٠ ريال بشيك
مسحوب على أحد عملاء بنك القاهرة السعودي.

٢- بلغت إجمالي الودائع لأجل التي استحققت خلال الفترة ٦٠٠٠٠٠٠ ريال منها ٢٠٠٠٠٠٠
ريال سحبت نقدًا، والباقي تم تحويله للحساب الجاري.

٣- بلغت الودائع بإخطار التي استحققت خلال الفترة ٢٥٠٠٠٠٠ ريال وقد طلب العميل
تجديدها لمدة أخرى مضافاً إليها الفوائد المستحقة وقدرها ١٠٠٠٠.

٤- إجمالي الإيداعات بصندوق التوفير خلال الفترة ٤٠٠٠٠٠٠ ريال أما المسحوبات من
صندوق التوفير خلال نفس الفترة ١٢٠٠٠٠ ريال.

المطلوب

إجراء قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

المحاسب دوت كوم



قيود اليومية

الودائع	البيان	له	منه
---------	--------	----	-----

١٢٠.٠٠٠ بإخطار ٨٠.٠٠٠ لأجل ٤٠.٠٠٠ نقدًا ١٠.٠٠٠ بشيك مسحوب ٤٥.٠٠٠ بشيك مسحوب ٥.٠٠٠ بشيك مسحوب ٣٠.٠٠٠ عليه بنوك أخرى عليه بنوك الفروع عليه بنوك أخرى	١- من د/ الصندوق إلى د/ وديعة بأجل من مذكورين د/ الصندوق د/ الحسابات الجارية د/ الفروع د/ بنوك أخرى إلى د/ الوديعة بإخطار	٤٠٠.٠٠٠ ٤٠٠.٠٠٠ ١٠٠.٠٠٠ ٢٠٠.٠٠٠ ٥٠.٠٠٠ ٤٥٠.٠٠٠ ٨٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠
الودائع التي سحبت ٦٠.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠ ٢٠.٠٠٠ نقدًا تحويلات للحساب الجاري	٢- من د/ الوديعة لأجل إلى د/ الصندوق من د/ الوديعة لأجل إلى د/ الحسابات الجارية	٢٠.٠٠٠ ٢٠.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠
	٣- من مذكورين د/ الوديعة بإخطار د/ الفوائد المدينة إلى د/ الحسابات الجارية	٢٥.٠٠٠ ١٠٠٠ ٢٦.٠٠٠	٢٥.٠٠٠ ١٠٠٠
	(إثبات تحويل الوديعة والفوائد إلى الحساب الجاري للعميل)		
	من د/ الحسابات الجارية إلى د/ الوديعة بإخطار	٢٦.٠٠٠	٢٦.٠٠٠
	(إثبات ربط الوديعة الجديدة)		
	٤- من د/ الصندوق إلى د/ صندوق التوفير	٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠

(الإيداعات في صندوق التوفير)		
من د/ صندوق التوفير		١٢٠٠٠
إلى د/ الصندوق	١٢٠٠٠	
(المسحوبات من صندوق التوفير)		

المحاسب دوت كوم

ثالثاً: قسم المقاصة

يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى ويتلقى نوعين من الشيكات :

أ) شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى (إيداع بشيكات خارجية).

ب) شيكات مقدمة من بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك (سحب بشيكات خارجية).

ويتم تبادل الشيكات في غرفة المقاصة حيث يجتمع مندوبون البنوك لعمل المقاصة بين الشيكات المقدمة من كل بنك وبين الشيكات المسحوبة عليه مع ملاحظة أن مقر غرفة المقاصة هو مؤسسة النقد.

وتتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق إجراء قيود يومية وتسويات حسابية فقط دون حاجة لانتقال الأموال من بنك إلى آخر مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والضمان نظراً لعدم انتقال الأموال من بنك إلى آخر.

ويمكن توضيح الإجراءات المتعلقة بعملية المقاصة فيما يلي:

١ - يقوم قسم الحسابات الجارية بتجميع الشيكات المقدمة من العملاء المسحوبة على بنوك أخرى ويرسلها إلى قسم المقاصة.

٢ - يقوم قسم المقاصة داخل كل بنك بما يلي:

- أ) فرز هذه الشيكات وتصنيفها وفقاً للبنوك المسحوب عليها هذه الشيكات.
- ب) تحرير مسير إضافة من أصل وصورتين لكل مجموعة من هذه الشيكات.
- ج) تسليم الشيكات إلى مندوب البنك مرفقاً بها أصل وصورة مسير الإضافة لكي يحملها إلى غرفة المقاصة على أن يحتفظ قسم المقاصة بالبنك بالصورة الثانية من المسير.

٣ - في غرفة المقاصة بمؤسسة النقد يحصل ما يلي:

- أ) يقوم مندوب كل بنك بتسليم مندوبين البنوك الأخرى مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاءهم مقابل حصوله على توقيعاتهم بالاستلام على أصل مسير الإضافة.

ب) يتلقى مندوب كل بنك بالمثل من مندوبين البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه ويوقع لهم بالاستلام ويحرر من واقع هذه الشيكات سير خصم من أصل وصورة بقيمة الشيكات المسحوبة على البنك لصالح كل بنك من البنوك الأخرى.

ج) يقوم مندوب كل بنك بتسليم قسم المقاصة في بنكه مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك مرفقاً بها أصل مسير الخصم حيث تتم مطابقة بيانات الشيكات على ما ورد بالمسيرات.

د) يقوم مندوب كل بنك بتسليم مراقب غرفة المقاصة صورة من مسير الإضافة وكذا صورة من مسير الخصم.

٤- يقوم مراقب غرفة المقاصة بإعداد كشف عام لحركة المقاصة من واقع مسيرات الإضافة والخصم المتجمعة لديه ويسلم صورة من هذا الكشف إلى مندوب كل بنك من البنوك وصورة لمؤسسة النقد حيث تتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق التحويل من أرصدها لدى مؤسسة النقد.

تتشارك ثلاثة بنوك تجارية في غرفة المقاصة وإليك نتيجة التبادل ومركز كل بنك من البنوك خلال إحدى الفترات :

١- قدم بنك القاهرة السعودي شيكات مسحوبة على بنك الرياض بمبلغ ٨٠٠٠٠ ريال رفض منها شيكات بمبلغ ١٠٠٠٠ ريال لعدم مطابقة التوقيع كما قدم شيكات مسحوبة على البنك الأهلي بمبلغ ١٣٠٠٠٠ ريال.

٢- قدم بنك الرياض شيكات مسحوبة على بنك القاهرة السعودي بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال، وشيكات مسحوبة على البنك الأهلي بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ريال.

٣- قدم البنك الأهلي شيكات مسحوبة على القاهرة السعودي بمبلغ ٦٠٠٠٠ ريال، وشيكات مسحوبة على بنك الرياض بمبلغ ٥٠٠٠٠ رفض منها شيكات بمبلغ ١٠٠٠٠ لعدم كفاية الأرصدة.

المطلوب

أولاً: إعداد كشف المقاصة النهائي كما يعده مندوب غرفة المقاصة بمؤسسة النقد.

ثانياً: إجراء قيود اليومية العامة في دفاتر البنوك المشتركة في المقاصة.
ثالثاً: إجراء قيود اليومية في دفاتر مؤسسة النقد.

الحل

أولاً: كشف المقاصة النهائي :-

يكون إعداداه بشكل جدول مربع عدد خاناته بعدد البنوك وزيادة خانتين كما يلي:

من / إلى	القاهرة	الرياض	الأهلي	المجموع العامودي
القاهرة		٨.٠٠٠٠ (١.٠٠٠٠) ٧.٠٠٠٠	١٣.٠٠٠٠	٢١.٠٠٠٠ (١.٠٠٠٠) ٢.٠٠٠٠
الرياض	٥.٠٠٠٠		٣.٠٠٠٠	٨.٠٠٠٠
الأهلي	٦.٠٠٠٠	٥.٠٠٠٠ (١.٠٠٠٠) ٤.٠٠٠٠		١١.٠٠٠٠ (١.٠٠٠٠) ١.٠٠٠٠
المجموع الأفقي	٥٦.٠٠٠٠	١١.٠٠٠٠	٤٣.٠٠٠٠	١.١٠.٠٠.٠٠٠ (٢)

تمثل الإيداع أو
الإضافة (الدائن)

(تمثل سحب أو خصم (مدين))

تحديد مراكز البنوك = دائن - مدين

الرياض = ٨.٠٠٠.٠٠٠ - ١١.٠٠٠.٠٠٠ = ٦٩.٠٠٠.٠٠٠ (رصيد دائن).

القاهرة = ٢.٠٠٠.٠٠٠ - ٥٦.٠٠٠.٠٠٠ = ٣٦.٠٠٠.٠٠٠ (رصيد مدين).

الأهلي = ١.٠٠٠.٠٠٠ - ٤٣.٠٠٠.٠٠٠ = ٣٣.٠٠٠.٠٠٠ (رصيد مدين).

٦٩.٠٠٠.٠٠٠

ملاحظات

- ١- الصف بالنسبة لأي بنك في كشف المقاصة يمثل الإيداع أو الإضافة (الدائن) بينما العمود لنفس البنك يمثل الخصم أو السحب (المدين).
- ٢- يجب أن يتساوى مجموع جانب الإيداع (الإضافة) مع مجموع جانب السحب أي المجموع الأفقي مع المجموع الرأسي عند إعداد كشف المقاصة.
- ٣- يجب أن تتساوى أرصدة البنوك المدينة مع أرصدة البنوك الدائنة وذلك عند تحديد مراكز البنوك.

ثانيًا: قيود اليومية العامة في دفاتر البنوك المشتركة في المقاصة :

١ - قيود اليومية في دفاتر بنك القاهرة السعودي:

يتم إجراء قيود للإيداع وقيود للسحب على النحو التالي:

(أ) **قيود الإيداع** (تؤخذ الأرقام من صف البنك):

- ١- ٢١٠٠٠٠ من د/ شيكات للتحصيل
٢١٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب شيكات للتحصيل.
(إثبات استلام البنك للشيكات)
- ٢- ٢٠٠٠٠٠ من د/ غرفة المقاصة
٢٠٠٠٠٠ إلى د/ شيكات للتحصيل.
(مديونية غرفة المقاصة بقيمة المقبول من الشيكات)
- ٣- ٢٠٠٠٠٠٠ من د/ أصحاب شيكات للتحصيل
٢٠٠٠٠٠ إلى د/ الحسابات الجارية.
(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية)
- ٤- ١٠٠٠٠ من د/ أصحاب شيكات للتحصيل
١٠٠٠٠ إلى د/ شيكات للتحصيل.
(إثبات الشيكات المرفوضة)

(ب) **قيود السحب** (يؤخذ الرقم من عمود البنك):

- ٥٦٠٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية
٥٦٠٠٠٠ إلى د/ غرفة المقاصة.
(إثبات المسحوبات بشيكات خارجية)

٢- قيود اليومية في دفاتر بنك الرياض:

(أ) قيود الإيداع :

- ١- ٨٠٠٠٠٠ من د/ شيكات للتحصيل
٨٠٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب شيكات للتحصيل
(إثبات استلام البنك للشيكات)
- ٢- ٨٠٠٠٠٠ من د/ غرفة المقاصة
٨٠٠٠٠٠ إلى د/ شيكات للتحصيل.

(إثبات مديونية غرفة المقاصة بقيمة المقبول من الشيكات)

- ٣- ٨٠٠٠٠٠ من د/ أصحاب شيكات للتحصيل
٨٠٠٠٠٠ إلى د/ الحسابات الجارية.
(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية)

(ب) قيد السحب :

- ١١٠٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية
١١٠٠٠٠ إلى د/ غرفة المقاصة.
(إثبات المسحوبات بشيكات خارجية)

٣- قيود اليومية في دفاتر البنك الأهلي:

(أ) قيود الإيداع :

- ١- ١١٠٠٠٠ من د/ شيكات للتحصيل
١١٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب شيكات للتحصيل.
(إثبات استلام البنك للشيكات)
- ٢- ١٠٠٠٠٠ من د/ غرفة المقاصة
١٠٠٠٠٠ إلى د/ شيكات للتحصيل.
(مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة)

٣- ١٠٠٠٠٠ من د/ أصحاب شيكات للتحصيل
١٠٠٠٠٠ إلى د/ الحسابات الجارية.
(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية)

٤- ١٠٠٠٠ من د/ أصحاب شيكات للتحصيل
١٠٠٠٠ إلى د/ شيكات للتحصيل.
(إثبات الشيكات المرفوضة)

(ب) قيد السحب :

٤٣٠٠٠٠ من د/ الحسابات الجارية
٤٣٠٠٠٠ إلى د/ غرفة المقاصة.
(إثبات المسحوبات بشيكات خارجية)

ثالثاً : قيود اليومية في دفاتر مؤسسة النقد :

يمكن إثبات نتيجة المقاصة في دفاتر مؤسسة النقد **بطريقتين** كلاهما صحيحة كما يلي:

الطريقة الأولى : ٦٩٠٠٠ من د/ البنوك المدينة

٣٦٠٠٠٠ البنك القاهرة

٣٣٠٠٠٠ البنك الأهلي

٦٩٠٠٠٠ إلى د/ البنوك الدائنة

٦٩٠٠٠٠ البنك الرياض

الطريقة الثانية :

إجراء القيد السابق على خطوتين وذلك بتوسيط د/ غرفة المقاصة كما يلي:

١- إثبات مديونية البنوك المدينة لغرفة المقاصة:

من مذكورين

٣٦٠٠٠٠ د/ بنك القاهرة

٣٣٠٠٠٠ د/ البنك الأهلي

٦٩٠٠٠٠ إلى د/ غرفة المقاصة

٢- إثبات دائنية البنوك الدائنة لغرفة المقاصة:

٦٩٠٠٠٠ من د/ غرفة المقاصة

رابعاً : قسم الأوراق التجارية

يقوم قسم الأوراق التجارية بالعمليات التالية :

- ١- تحصيل الأوراق التجارية.
- ٢- خصم الأوراق التجارية.
- ٣- إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد.
- ٤- منح سلف بضمان الأوراق التجارية.

أولاً : تحصيل الأوراق التجارية:-

- ١- يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية المطلوب تحصيلها لدى البنك.
- ٢- يحتفظ البنك بهذه الأوراق لحين حلول تاريخ الاستحقاق وفي هذا التاريخ هناك

احتمالين:

أ- تحصيل الأوراق بمعرفة البنك أو فروعه أو بمعرفة المراسلين في كل الحالات يضيف البنك صافي قيمة الأوراق المحصلة بعد خصم عمولة التحصيل إلى الحسابات الجارية لأصحاب الأوراق.

ب- رفض الأوراق بعد خصم عمولة:

وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة لأصحابها بعد خصم عمولة التحصيل ومصاريف برتستو من الحسابات الجارية (مصاريف البرتستو عبارة عن مصاريف قضائية تدفع في حالة الرفض لإثبات امتناع المسحوب عليه عن السداد).

مثال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية خلال الأسبوع الأخير من جماد الآخر ١٤١٧هـ:

- ١- بلغت الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل خلال الفترة ٤٠٠٠٠٠٠ ريال.
- ٢- بلغ إجمالي الأوراق التجارية التي استحققت وحصلت خلال الفترة ٢٥٠٠٠٠٠ ريال منها ٥٠٠٠٠ ريال نقدًا و ٤٠٠٠٠٠ ريال خصم من الحسابات الجارية للمسحوب عليهم الأوراق و ١٢٠٠٠٠٠ ريال بمعرفة الفروع والباقي بمعرفة المراسلين.
- ٣- بلغت الأوراق التجارية التي استحققت ورفضت خلال الفترة ٣٠٠٠٠٠٠ ريال منها ١٢٠٠٠٠٠ ريال كانت لدى البنك، و ٨٠٠٠٠٠ ريال لدى الفروع والباقي لدى المراسلين.

فإذا علمت أن :

- عمولة التحصيل ١%.
- عمولة الفروع أو المراسلين ٠.٥%.
- مصاريف البرتستو ٠.١%.

المطلوب

قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحل

١- عند استلام البنك للأوراق المقدمة للتحصيل يجري القيد النظامي التالي:

٤٠٠٠٠٠ من د/ أ تجارية للتحصيل

٤٠٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل

(إثبات استلام الأوراق التجارية)

٤٠٠٠٠ مراسلين

١٢٠٠٠٠ فرع

٤٠٠٠٠ حساب جاري

٢٥٠٠٠٠

٥٠٠٠٠ نقداً

- تحصيل الأوراق في تاريخ الاستحقاق

بمعرفة المرسلين	بمعرفة الفروع	بمعرفة البنك
إثبات التحصيل من مذكورين ٣٩٨٠٠ د/ المرسلين ٢٠٠ د/ عمولة المرسلين (٠.٥% × ٤٠٠٠٠) ٤٠٠٠٠ إلى د/ أ. تجارية للتحصيل	إثبات التحصيل من مذكورين ١٩٤٠٠ د/ الفروع ٦٠٠ د/ عمولة الفروع (٠.٥% × ١٢٠٠٠٠) ١٢٠٠٠٠ إلى د/ أ تجارية للتحصيل	إثبات التحصيل من مذكورين ٥٠٠٠٠ د/ الصندوق ٤٠٠٠٠ د/ الحسابات الجارية ٩٠٠٠٠ إلى د/ أ. تجارية للتحصيل
إضافة صافي قيمة الأوراق المحصلة لحساب الجاري لأصحاب الأوراق: ٤٠٠٠٠ من د/ أصحاب أ. تجارية	إضافة صافي قيمة الأوراق المحصلة لحساب الجاري لأصحاب الأوراق: ١٢٠٠٠٠ من د/ أصحاب أ. تجارية	إضافة صافي قيمة الأوراق المحصلة لحساب الجاري لأصحاب الأوراق: ٩٠٠٠٠ من د/ أصحاب أ. تجارية

للتحصيل إلى مذكورين ٣٩٦٠٠ د/ المراسلين ٤٠٠ د/ عمولة التحصيل (٤٠٠٠٠ × ١%)	للتحصيل إلى مذكورين ١١٨٨٠٠ د/ الحسابات الجارية ١٢٠٠ د/ عمولة التحصيل (١٢٠٠٠ × ١%)	للتحصيل إلى مذكورين ٨٩١٠٠ د/ الحسابات الجارية ٩٠٠ د/ عمولة التحصيل (٩٠٠٠٠ × ١%)
--	---	---

٣- الأوراق التي استحققت ورفضت ٣٠٠٠٠
 ١٢٠٠٠ البنك
 ١٠٠٠٠ المراسلين
 ٨٠٠٠ الفروع

- رفض الأوراق في تاريخ الاستحقاق

الورقة موجودة لدى المراسلين	الورقة موجودة لدى الفروع	الورقة موجودة لدى البنك
يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة: ١٠٠٠٠ من د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل ١٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل (إثبات الرفض) ١٠ من د/ مصاريف برتستو ١٠ إلى د/ المراسلين (١٠٠٠٠ × ٠.١%) (إثبات سداد مصاريف برتستو) ١١٠ من د/ الحسابات الجارية إلى مذكورين ١٠ د/ م. برتستو ١٠٠ د/ عمولة التحصيل (١٠٠٠٠ × ١%) (خصم قيمة عمولة التحصيل ومصاريف البرتستو من الحسابات الجارية)	يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة: ٨٠٠٠ من د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل ٨٠٠٠ إلى د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل (إثبات الرفض) ٨ من د/ مصاريف برتستو ٨ إلى د/ الفروع (إثبات سداد مصاريف برتستو) ٨٨ من د/ الحسابات الجارية إلى مذكورين ٨ د/ م. برتستو ٨٠ د/ عمولة تحصيل (٨٠٠٠ × ١%) (خصم قيمة عمولة التحصيل ومصاريف البرتستو من الحسابات)	يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة: ٢٠٠٠٠ من د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل ٢٠٠٠٠ إلى د/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل (إثبات الرفض) ١٢ من د/ مصاريف برتستو ١٢ على د/ الصندوق (١٢٠٠٠ × ٠.١%) (إثبات سداد مصاريف برتستو) ١٣٢ من د/ الحسابات الجارية إلى مذكورين ١٢ د/ م. برتستو ١٢٠ د/ عمولة تحصيل (١٢٠٠٠ × ١%) (خصم قيمة عمولة التحصيل)

٥٠ من د/ عمولة المراسلين ٥٠ إلى د/ المراسلين ($10000 \times 0.5\%$) (إثبات عمولة المراسلين)	الجارية ٤٠ من د/ عمولة الفروع ٤٠ إلى د/ الفروع ($8000 \times 0.5\%$) (إثبات عمولة الفروع)	ومصاريف البرتستو من الحسابات الجارية
--	---	---

ثانياً: خصم الأوراق التجارية:

عملية خصم الأوراق التجارية لدى البنك تتم على النحو التالي:

١- يقوم البنك **بشراء** الأوراق التجارية من العملاء في نظير أن يدفع لهم قيمة حالية لهذه الأوراق **والقيمة الحالية عبارة عن** القيمة الاسمية للأوراق مطروحاً منها مصروفات الآجيو **ويتكون هذا الآجيو من ثلاث عناصر رئيسية هي:**

- الفائدة على قيمة الورقة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق.
- عمولة تحصيل نظير قيام البنك بتحصيل الأوراق في تاريخ الاستحقاق.
- مقابل مخاطرة نظير ما قد يتعرض له البنك من أخطار في حالة رفض الأوراق.

٢- في تاريخ استحقاق الأوراق المخصوصة (المشترأة أو المقطوعة) **هناك احتمالين:**

- تحصيل الأوراق المخصوصة بمعرفة البنك أو الفروع أو المراسلين **وفي هذه الحالة** يتم إجراء قيد لإثبات عملية التحصيل لأن الأوراق تلك ملك للبنك.
- رفض هذه الأوراق **وفي هذه الحالة** يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة للعملاء خاصمي الأوراق (بايعي الأوراق) ويخصم من حسابهم الجاري أو يُحصل نقدًا قيمة الأوراق المرفوضة ومصاريف البرتستو.



فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في بنك الرياض

خلال الأسبوع الأخير من جماد الآخر ١٤١٧هـ:

١- بلغت الأوراق التجارية المخصومة خلال الفترة ٨٠٠٠٠٠ ريال، والأجيو المستحق عنها ١٥٠٠٠ ريال وقد صرف البنك من صافي القيمة ٣٠٠٠٠٠ ريال وأضاف الباقي للحسابات الجارية.

٢- بلغت الأوراق التجارية المخصومة التي استحققت وحصلت خلال الفترة ١٦٠٠٠٠ ريال منها ٨٠٠٠٠ ريال نقدًا و ٢٠٠٠٠ ريال خصم من الحسابات الجارية و ٤٠٠٠٠ ريال بمعرفة الفروع والباقي بمعرفة المراسلين.

٣- الأوراق التجارية المخصومة التي استحققت ورفض بلغت ٥٠٠٠٠ ريال منها ٣٠٠٠٠ ريال كانت لدى البنك و ١٥٠٠٠ ريال لدى الفروع والباقي لدى المراسلين، وقد أعاد البنك الأوراق المرفوضة إلى أصحابها وخصم من حسابهم الجاري قيمة الأوراق المرفوضة بالإضافة إلى مصاريف البرتستو.

فإذا علمت أن:

عمولة الفروع أو المراسلين ٠.٥% ومصاريف البرتستو ٠.١%.

المطلوب

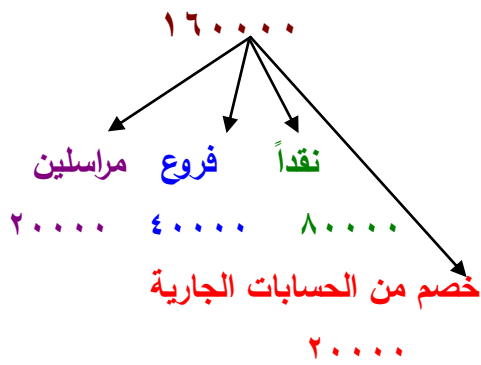
قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق في دفاتر بنك الرياض.

الحل

قيود اليومية

ملاحظات	البيان	له	منه
(١)	-١		٨٠٠٠٠٠
أ. تجارية المخصومة	من د/ أ. تجارية مخصومة		
٨٠٠٠٠٠ مشتريات	إلى مذكورين		
أجيو	د/ الأجيو	١٥٠٠٠	
الصافي	د/ الصندوق	٣٠٠٠٠٠	
٧٨٥٠٠٠	د/ الحسابات الجارية	٤٨٥٠٠٠	
	(إثبات عملية الخصم)		
صرف نقدًا			
إضافة للحسابات			
الجارية			
٣٠٠٠٠٠			
٤٨٥٠٠٠			

٢- أ. تجارية مخصومة ومحصلة



$$\frac{5}{1000} \times 4.000 = \text{عمولة الفروع}$$

$$200 =$$

$$\frac{5}{1000} \times 2.000 = \text{عمولة المراسلين}$$

$$100 =$$

٢- من مذكورين

د/ الصندوق

٨.٠٠٠

د/ الحسابات الجارية

٢.٠٠٠

د/ الفروع

٤.٠٠٠

د/ المراسلين

٢.٠٠٠

إلى د/ أ. تجارية مخصومة

١٦.٠٠٠

(إثبات عملية التحصيل)

من مذكورين

د/ عمولة الفروع

د/ عمولة المراسلين

٢٠٠

إلى مذكورين

١٠٠

د/ الفروع

د/ المراسلين

٢٠٠

(إثبات العمولات المستحقة للفروع

١٠٠

والمراسلين)

٣- أ. تجارية مرفوضة ٥٠٠٠٠ بنك فروع مراسلين ٣٠٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٥٠٠٠ م. البرتستو الذي سدها البنك = $٣٠ = ٥٠٠٠ \times ٣٠٠٠٠$ م. البرتستو الذي سدها الفروع = $١٥ = ٥٠٠٠ \times ١٥٠٠٠$ م. البرتستو الذي سدها المراسلين = $٥ = ٥٠٠٠ \times ٥٠٠٠$	٣- من د/ الصندوق (الحسابات الجارية في حالة الخصم منها) إلى مذكورين د/ أ. تجارية مخصومة د/ الصندوق (قيمة البرتستو الذي دفعه البنك) د/ الفروع (قيمة البرتستو الذي دفعه الفروع) د/ المراسلين (قيمة البرتستو الذي دفعه المراسلين)	٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ ٣٠ ١٥ ٥	٥٠٠٠٠
عمولة الفرع عن أ. تجارية مرفوضة = $٧٥ = ١٥٠٠٠ \times ٥٠٠$ ٧٥ عمولة المراسلين عن أ. تجارية مرفوضة = $٢٥ = ٥٠٠٠ \times ٥٠٠$ ٢٥	من مذكورين د/ عمولة الفروع د/ عمولة المراسلين إلى مذكورين د/ الفروع د/ المراسلين (إثبات العمولة المستحقة للفروع والمراسلين عن الأوراق المرفوضة)	٧٥ ٢٥ ٧٥ ٢٥	٧٥ ٢٥

ثالثاً: إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد:

تتم عملية إعادة الخصم على النحو التالي:

١ - يقوم البنك ببيع الأوراق التجارية المخصوصة إلى مؤسسة النقد في نظير أن يتحمل آجيو يسمى "آجيو إعادة الخصم" ويعتبر هذا الآجيو من وجهة نظر البنك مصروف وبالتالي يكون مدين.

٢ - في تاريخ استحقاق الأوراق المعاد خصمها هناك احتمالين:

(أ) تحصيل الأوراق المعاد خصمها بمعرفة مؤسسة النقد وهنا لا يجري البنك التجاري أي قيود لأن الأوراق ملك لمؤسسة النقد.

(ب) رفض الأوراق التجارية المعاد خصمها وهنا ترجع المؤسسة على البنك (يجري قيد لإثبات الرجوع) ثم يرجع البنك بدوره على العملاء بايعي الأوراق (يجري قيد آخر لإثبات الرجوع على العملاء).

تمرين

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية ببنك الرياض خلال الأسبوع الأخير من جماد الآخر ١٤١٧هـ:

١ - بلغت الأوراق التجارية المعاد خصمها لدى مؤسسة النقد خلال الفترة ٢٠٠٠٠ ريال والأجيو المستحق عنها ٣٠٠٠ ريال.

٢ - الأوراق التجارية المعاد خصمها التي استحققت وحصلت عن طريق المؤسسة ١٥٠٠٠٠ ريال.

٣ - الأوراق التجارية المعاد خصمها التي استحققت ورفضت ٤٠٠٠٠ ريال وقد سددت مؤسسة النقد مصاريف برتستو قدرها ٦٠ ريال وأعادت الأوراق المرفوضة للبنك وقد رجع البنك بدوره على العملاء وخصم من حسابهم الجاري قيمة الأوراق بالإضافة لمصاريف البرتستو.



قيود اليومية

البيان	له	منه
ملاحظات: ٢٠٠٠٠٠ -١ من مذكورين أجيو د/ أجيو الصافي لدى مؤسسة النقد د/ مؤسسة النقد ١٩٧٠٠٠ ٣٠٠٠ إلى د/ أ. تجارية مخصومة (إثبات عملية إعادة الخصم)	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠ ١٩٧٠٠٠
٣- الأوراق المرفوضة يجرى لها قيدان.	٢- لا تجرى قيود لأن الأوراق ملك للمؤسسة.	
٣- من مذكورين د/ أ. تجارية مخصومة د/ م. برتستو إلى د/ مؤسسة النقد (إثبات رجوع مؤسسة النقد على البنك)	٢٠٠٠٠٠ ٦٠ ٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ ٦٠

٢٠٠٠٦٠	من د/ الحسابات الجارية إلى مذكورين	
٢٠٠٠٠٠	د/ أ. تجارية مخصومة	
٦٠	د/ م. برتستو	
	(إثبات رجوع البنك على العملاء)	

رابعاً: منح سلف أو قروض بضمان الأوراق التجارية:

عملية منح السلف بضمان أ. تجارية تتم على النحو التالي:

يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية لدى البنك كضمان للسلفة ثم يقوم البنك بدراسة هذه الأوراق ويقرر نسبة السلفة من القيمة الاسمية للأوراق وتتم القيود على النحو التالي:

١- تقديم الضمان: عند استلام البنك للأوراق التجارية المقدمة كضمان للسلفة يجرى قيد بقيمة الأوراق المقبولة فقط كما يلي:

×× من د/ أ. تجارية بضمان سلف

×× إلى د/ أصحاب أ. تجارية بضمان سلف.

٢- سحب السلفة: عند قيام العملاء بسحب السلفة أو جزء منها يفتح البنك لهم حساب جاري مدين يسمى حساب السلف يجعل مدينًا بما يتم سحبه فعلاً ويكون القيد:

×× من د/ السلف بضمان أ. تجارية

إلى مذكورين

× د/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقدًا).

× د/ الحسابات الجارية (في حالة إضافة قيمة السلفة إلى الحساب الجاري)

(إثبات ما سحبه العملاء من السلفة)

٣- الفوائد الدائنة: في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بحساب الفوائد الدائنة المستحقة على السلف (إيراد للبنك) ويجرى لها القيد التالي:

×× من د/ السلف بضمان أ. تجارية

×× إلى د/ الفوائد الدائنة

(إثبات الفوائد الدائنة)

ملحوظة: في حالة قيام البنك بخصم الفوائد عند منح السلفة يتبدل القيدان ٢ ، ٣ بقيد واحد فقط كما يلي:

×× من د/ السلفة بضمان أ. تجارية

إلى مذكورين

د/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقدًا)

د/ الحسابات الجارية (في حالة إضافة السلفة للحساب الجاري)

د/ الفوائد الدائنة

٤ - سداد السلفة: عند قيام العملاء بسداد السلفة أو جزء منها يتم القيدان التاليين:

- إثبات عملية السداد: (عكس قيد سحب السلفة تمامًا).

من مذكورين

× د/ الصندوق (في حالة سداد السلفة نقدًا)

× د/ الحسابات الجارية (في حالة سداد السلفة من الحساب الجاري)

×× إلى د/ السلف بضمان أ. تجارية

- ثم يلغى القيد النظامي بما يقابل الجزء المسدد كما يلي:

×× من د/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى د/ أ. تجارية ضمان سلف

(رد الأوراق المقابلة للجزء المسدد من السلف للعملاء)

ملحوظة:

في تاريخ استحقاق الأوراق التجارية المقدمة كضمان للسلف

هناك احتمالين:

أ) تحصيل الأوراق وفي هذه الحالة يتم إجراء القيدان التاليين:

إثبات عملية التحصيل:

من مذكورين

× د/ الصندوق

× د/ الحسابات الجارية

× د/ الفروع

الضمان	السلفة
%١٠٠	%٦٠
؟؟	٦٠.٠٠٠

× د/ المراسلين

إلى مذكورين

× د/ السلف بضمان أ. تجارية

× د/ عمولة التحصيل

(إثبات تخفيض السلفة بصافي قيمة الأوراق المحصلة)

إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية التي تم تحصيلها:

×× من د/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى د/ أ. تجارية ضمان سلف

(ب) رفض الأوراق التجارية ضمان سلف:

وفي هذه الحالة يلغى القيد النظامي أولاً بقيمة الأوراق المروضة كما يلي:

×× من د/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى د/ أ. تجارية ضمان سلف

وبعد ذلك يحدث أحد الأمرين:

• إما أن يقوم العملاء بسداد الأوراق المرفوضة نقدًا وهنا يكون القيد:

×× من د/ الصندوق

×× إلى د/ السلف بضمان أ. تجارية.

• وإما أن يقوم العملاء بإيداع أوراق جديدة بدلاً من المرفوضة ويكون القيد:

×× من د/ أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى د/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف.

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق الجديدة)

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في بنك الجزيرة فرع جدة

خلال الأسبوع الأول من رجب ١٤١٧ هـ:

١- بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة كضمان سلف خلال الفترة ٧٠٠٠٠٠ ريال قبل

منها البنك ما قيمته الاسمية ٦٠٠٠٠٠.

٢- بلغت سحبوات العملاء من السلف بضمان أ. تجارية خلال الفترة ٣٥٠٠٠٠ ريال منها ٢٠٠٠٠٠ ريال نقدًا والباقي أضيف للحسابات الجارية.

٣- بلغت الفوائد المستحقة على السلف بضمان أ. تجارية خلال الفترة ٤٠٠٠٠ ريال.

٤- أ. تجارية المقدمة كضمان سلف التي استحققت وحصلت ٥٠٠٠٠ ريال منها ٣٠٠٠٠ ريال نقدًا و ١٥٠٠٠ ريال بمعرفة الفروع والباقي بمعرفة المراسلين.

٥- الأوراق التجارية المقدمة كضمان سلف التي استحققت ورفضت بلغت ٢٠٠٠٠ ريال ومصاريف البرتستو التي دفعها البنك نقدًا ١٠٠ ريال وتم رد الأوراق المرفوضة لأصحابها فقاموا بإيداع أوراق جديدة بدلاً منها.

فإذا علمت أن: عمولة التحصيل ٢% وعمولة الفروع أو المراسلين ١%.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحل:

البيان	له	منه
١- قيد نظامي بقيمة الأوراق المقبولة. من حـ / أ. تجارية ضمان سلف إلى حـ / أصحاب أ. تجارية ضمان سلف	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٢- إثبات ما سحبه العملاء من السلفة من حـ / السلف بضمان أ. تجارية إلى مذكورين حـ / الصندوق حـ / الحسابات الجارية	٢٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠

إثبات الفوائد المستحقة على السلفة	٣- من حـ/ السلف بضمان أ. تجارية إلى حـ/ الفوائد الدائنة	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
-----------------------------------	---	-------	-------

المحاسب دوت كوم

المحصلة		٤-٤	
٥٠٠٠٠	نقـدًا	أ) من مذكورين	
	مراسلين	ح/ الصندوق	
١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	ح/ الفروع	٣٠٠٠٠
	٥٠٠٠	ح/ المراسلين	١٥٠٠٠
فروع		إلى مذكورين	٥٠٠٠
		ح/ السلف بضمان أ. تجارية	
		حـ/ عمولة التحصيل	
		(٠٠٠٢×٥٠٠٠٠)	
		ب) من حـ/ أصحاب أ.	٤٩٠٠٠
إثبات تحصيل الأوراق		تجارية ضمان سلف	١٠٠٠
		إلى حـ/ أ. تجارية ضمان	٥٠٠٠٠
إلغاء القيد النظامي بقيمة أ. تجارية		سلف	
المحصلة		ج) من مذكورين	
		حـ/ عمولة الفروع	٠٠١٥٠
		(٠٠٠١×١٥٠٠٠)	٥٠٠٠٠
		حـ/ عمولة المراسلين	٠٠٠٥٠
		(٠٠٠١×٥٠٠٠٠)	
		إلى مذكورين	
		ح/ الفروع	٠٠١٥٠
		ح/ المراسلين	٠٠٠٥٠

إلغاء الأوراق المرفوضة	٥-		٢٠٠٠٠
(أ) من ح/ أصحاب أ. تجارية			
ضمان سلف	٢٠٠٠٠٠		
إلى ح/ أ. تجارية ضمان			
سلف			٠.٥٠٠
(ب) من ح/ الحسابات الجارية			
إلى مذكورين	٠.٤٠٠		
حـ/ عمولة التحصيل	٠.١٠٠		
إثبات عمولة التحصيل ومصاريف	(٠.٠٢ × ٢٠٠٠٠)		٢٠٠٠٠٠
برتستو	حـ/ الصندوق (قيمة	٢٠٠٠٠٠	
	البرتستو)		
(ج) من ح/ أ. تجارية ضمان			
سلف			
قيد نظامي يثبت استلام البنك	إلى ح/ أصحاب أ. تجارية		
للأوراق الجديدة	ضمان سلف		

خامسًا: قسم الأوراق المالية:

يقوم قسم الأوراق المالية في البنك بالعمليات التالية:

١- شراء وبيع الأوراق المالية.

٢- الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة.

٣- منح سلف أو قروض بضمان أ. مالية.

٤- تحصيل كوبونات أ. مالية.

٥- صرف كوبونات أ. مالية.

٦- إصدار أ. مالية نيابة عن الشركات.

أولاً: شراء وبيع أ. مالية:

(أ) شراء أ. مالية:

يقوم البنك بشراء الأوراق المالية لكل من:

١- إدارة الاستثمار في البنك.

٢- عملاء البنك.

٣- الفروع.

٤- أفراد الجمهور.

ملحوظة: في جميع حالات الشراء السابقة يجعل البنك حساب سماسرة أ. مالية دائنًا بالقيمة

الشرائية مضافًا إليها عمولة السمسرة وتكون قيود الشراء على النحو التالي:

١- شراء أوراق مالية لحساب إدارة الاستثمار (محفظة أ. مالية):

عند قيام البنك بشراء أ. مالية في هذه الحالة يلاحظ أن الأوراق المشتراة بالنسبة

للبنك تعتبر أصول ومن ثم تكون مدينة كما يلاحظ أن البنك لا يأخذ عمولة من نفسه في

هذه الحالة وإنما يدفع عمولة للسماسرة تكون مدينة (بالنسبة للبنك) ويكون القيد عند تنفيذ

عملية الشراء كما يلي:

من مذكورين

× د/ محفظة أ. مالية (بالقيمة الشرائية فقط).

× د/ عمولة شراء أ. مالية (مصرف بالنسبة للبنك).

×× إلى د/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

(إثبات تنفيذ عملية الشراء).

٢- شراء أ. مالية لعملاء البنك:

في هذه الحالة يخصم البنك من حسابهم الجاري قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة البنك ويكون القيد عند تنفيذ عملية الشراء:

×× من ح/ الحسابات الجارية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة + عمولة البنك)

إلى مذكورين

× ح/ سمسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

× ح/ عمولة شراء أ. مالية (إيراد للبنك).

٣- شراء أ. مالية للفروع:

في هذه الحالة يثبت البنك مديونية الفروع بقيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة البنك ويكون القيد:

×× من ح/ الفروع

إلى مذكورين

× ح/ سمسرة أ. مالية

× ح/ عمولة شراء أ. مالية

(تنفيذ عملية الشراء)

٤- شراء أ. مالية لأفراد الجمهور:

عند قيام البنك بشراء أ. مالية لأفراد الجمهور يلاحظ أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم حساب جاري لدى البنك ومن ثم يتحتم عليهم أولاً وقبل الشراء إيداع مبالغ نقدية لدى البنك كإمانة على ذمة الشراء وتتم القيود على النحو التالي:

- عند استلام البنك للمبالغ المودعة كإمانة على ذمة الشراء:

×× من ح/ الصندوق

×× إلى ح/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

- عند تنفيذ عملية الشراء يخصم من قيمة الأمانة قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السماسرة وعمولة البنك:

×× من د/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

إلى مذكورين

× د/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

× د/ عمولة شراء أ. مالية (إيراد للبنك)

في حالة وجود فرق بين قيمة الأوراق المشتراة مضافاً إليها العمولات وبين قيمة الأمانة يرد هذا الفرق لأفراد الجمهور ويكون القيد (عكس قيد استلام الأمانة) كما يلي:

×× من د/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

×× إلى د/ الصندوق (بالفرق)

تمرين:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك القاهرة السعودي فرع الجامعة خلال الأسبوع الأول من رجب ١٤١٧ هـ:

بلغت إجمالي الأسهم المشتراة خلال الفترة ١٠٠٠٠ سهم القيمة الشرائية للسهم ٥٠ ريال منها ٤٠٠٠ سهم لحساب إدارة الاستثمار في البنك و ٣٠٠٠ سهم لحساب العملاء، ٢٠٠٠ سهم لحساب الفروع والباقي لحساب أفراد الجمهور.

علماً بأن عمولة الشراء ٢% تقتسم مناصفةً بين البنك والسماسرة وأن أفراد الجمهور قد قاموا بإيداع مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال نقدًا على ذمة الشراء.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق:

منه	له	البيان	ملاحظات:
٢٠٠٠٠٠		من مذكورين د/ محفظة أ. مالية	١ - إدارة الاستثمار سهم أفراد الجمهور ٤٠٠٠ ————— ١٠٠٠٠
٢٠٠٠		د/ عمولة شراء أ. مالية إلى د/ سماسرة أ. مالية (بالنسبة للأسهم المشتراة لحساب البنك)	١٠٠٠ عملاء / فروع ٣٠٠٠ ٢٠٠٠
٢٠٢٠٠٠			٢ - القيمة الشرائية للأسهم المشتراة لحساب إدارة الاستثمار: ٤٠٠٠ × ٥٠ = ٢٠٠٠٠٠ عمولة السمسرة = ٢٠٠٠٠ × ١% = ٢٠٠٠
١٥٣٠٠٠		بالنسبة للأسهم المشتراة لعملاء البنك: من د/ الحسابات الجارية إلى مذكورين د سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة سمسرة) د/ عمولة شراء أ. مالية (تنفيذ عملية الشراء)	٣ - القيمة الشرائية للأسهم المشتراة لحساب العملاء: ١٥٠٠٠٠ = ٥٠ × ٣٠٠٠ عمولة البنك = ١٥٠٠٠ × ١% ١٥٠٠ = عمولة السمسار = ١٥٠٠٠ × ١% = ١٥٠٠
١٥١٥٠٠			
١٥٠٠			

١٠٢٠٠	من د/ الفروع إلى مذكورين د/ سماسرة أ. مالية د/ عمولة شراء أ. مالية (تنفيذ عملية الشراء)	١٠١٠٠٠ ١٠٠٠	٤ - القيمة الشرائية لأسهم الفروع: $١٠٠٠٠٠ = ٥٠ \times ٢٠٠٠$ عمولة البنك $= ١٠٠٠٠٠ \times ١\%$ $١٠٠٠ =$ عمولة السمسار $= ١٠٠٠٠٠ \times$ $١\% = ١٠٠٠$
٦٠٠٠٠	من د/ الصندوق إلى د/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إثبات استلام الأمانة من أفراد الجمهور) عند تنفيذ عملية الشراء:	٦٠٠٠٠	٥ - القيمة الشرائية لأسهم أفراد الجمهور: $٥٠٠٠٠ = ٥٠ \times ١٠٠٠$ عمولة البنك $= ٥٠٠٠٠ \times ١\%$ $٥٠٠ =$ عمولة السمسار $= ٥٠٠٠٠ \times ١\%$ $٥٠٠ =$
٥١٠٠٠	من د/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إلى مذكورين د/ سماسرة أ. مالية (٥٠٠ + ٥٠٠٠٠) د/ عمولة شراء أ. مالية	٥٠٥٠٠ ٥٠٠	
٩٠٠٠	عند رد الفرق لأفراد الجمهور يكون القيد: من د/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إلى د/ الصندوق	٩٠٠٠	

ب) بيع الأوراق المالية:

يقوم البنك ببيع الأوراق المالية لحساب كل من (المملوكة لكل من):

١ - إدارة الاستثمار.

٢ - عملاء البنك.

٣ - فروع البنك.

٤ - أفراد الجمهور.

١ - بيع الأوراق المالية المملوكة لإدارة الاستثمار:

قد ينتج عن عملية بيع أ. مالية مملوكة لإدارة الاستثمار في البنك ربح أو خسارة نظراً لاختلاف صافي القيمة البيعية عن القيمة الشرائية أو الدفترية ولذلك يتم توسيط حساب يسمى (حساب أ. مالية على ذمة البيع) يجعل مدينًا بالقيمة الشرائية أو الدفترية ثم يجعل دائماً بصافي القيمة البيعية والفرق يدل على الربح أو الخسارة وتتم القيود على النحو التالي:

عند استبعاد الأوراق المالية من المحفظة:

× من د/ أ. مالية على ذمة البيع

× إلى د/ محفظة أ. مالية

(بالقيمة الدفترية أو الشرائية)

عند تنفيذ عملية البيع:

×× من د/ سماسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية - عمولة - سمسرة)

×× إلى د/ أ. مالية على ذمة البيع.

وبعد تنفيذ عملية البيع تتم المقارنة بين صافي القيمة البيعية للأوراق وبين القيمة الدفترية لها وهناك احتمالين:

الاحتمال الأول: صافي القيمة البيعية أكبر من القيمة الدفترية أو الشرائية في هذه

الحالة يكون الفرق عبارة عن ربح ويجرى له القيد التالي:

×× من د/ أ. مالية على ذمة البيع

×× إلى د/ أرباح وخسائر بيع أ. مالية

(بالفرق)

الاحتمال الثاني: صافي القيمة البيعية أقل من القيمة الشرائية في هذه الحالة يكون

الفرق عبارة عن خسارة ويجرى القيد التالي:

×× من د/ أرباح وخسائر بيع أ. مالية

×× إلى د/ أ. مالية على ذمة البيع

(بالفرق)

٢- بيع أ. مالية مملوكة لعملاء البنك (لحساب العملاء):

يلاحظ في هذه الحالة أن ما يهم البنك هو القيمة البيعية للأوراق فقط نظرًا لأنها القيمة التي تحتسب عليها عمولة البيع وبغض النظر عن القيمة الشرائية لهذه الأوراق وعند تنفيذ عملية البيع يكون القيد:

×× من د/ سماسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية - عمولة السمسة)

إلى مذكورين

× د/ الحسابات الجارية

× د/ عمولة بيع أ. مالية (إيراد للبنك)

(تنفيذ عملية البيع)

٣- بيع أ. مالية مملوكة لفروع البنك (لحساب الفروع):

في هذه الحالة يكون القيد كما يلي:

×× من د/ سماسرة أ. مالية

إلى مذكورين

× د/ الفروع

× د/ عمولة بيع أ. مالية

٤- بيع أ. مالية مملوكة لأفراد الجمهور (لحساب الجمهور):

من المعروف أن أفراد الجمهور ليس لهم حساب جاري لدى البنك ولذلك يتم توسيط حساب يسمى (حساب أمانات بيع أ. مالية) يجعل دائنًا بصافي القيمة البيعية ويجعل مدينًا عند صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور وتكون القيود كما يلي:
عند تنفيذ عملية البيع:

×× من د/ سماسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية - عمولة السمسة)

إلى مذكورين

× د/ أمانات بيع أ. مالية (القيمة البيعية - عمولة السمسة - عمولة البنك)

× د/ عمولة بيع أ. مالية
عند قيام البنك بصرف قيمة الأمانة:
×× من د/ أمانات بيع أ. مالية
×× إلى د/ الصندوق
(صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور)

تمرين:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك السعودي الأمريكي قسم أ. مالية خلال الأسبوع الأول من رجب ١٤١٧هـ:

- ١- بلغت إجمالي الأسهم التي تم بيعها لحساب إدارة الاستثمار في البنك ٩٠٠٠ سهم منها ٥٠٠٠ سهم القيمة الدفترية (الشرائية) للسهم ٥٠ ريال وتم بيعه بمبلغ ٦٠ ريال أما باقي الأسهم فالقيمة الشرائية للسهم ٣٠ ريال وتم بيعه بمبلغ ٢٠ ريال.
- ٢- بلغت إجمالي الأسهم المباعة خلال الفترة ١٠٠٠٠ سهم منها ٦٠٠٠ سهم لحساب عملاء البنك القيمة الشرائية للسهم ١٠٠ ريال وتم بيعه بمبلغ ١٥٠ ريال، أما باقي الأسهم فمملوكة لأفراد الجمهور والقيمة الاسمية للسهم ٦٠ ريال وتم بيعه بمبلغ ٤٠ ريال.

فإذا علمت أن:

عمولة البيع ٣% منها ١% للسماسرة وقد تم صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور.

المطلوب: قيود اليومية العامة.

الحل :

البيان	له	منه
--------	----	-----

ملاحظات: المباعه لحساب إدارة الاستثمار ٥٠٠٠ ٩٠٠٠ ٤٠٠٠ القيمة الشرائية ٥٠ القيمة الشرائية ٣٠ القيمة البيعية ٦٠ القيمة البيعية ٢٠ القيمة الشرائية للأوراق المباعه: $٣٧٠٠٠٠ = (٥٠ \times ٥٠٠٠)$ القيمة البيعية للأوراق: $٣٨٠٠٠٠ = (٢٠ \times ٤٠٠٠) + (٦٠ \times ٥٠٠٠)$ عمولة السمسرة $٣٨٠٠ = ١\% \times ٣٨٠٠٠٠$ إذاً صافي القيمة البيعية $٣٧٦٢٠٠ = ٣٨٠٠ - ٣٨٠٠٠٠ =$ لاحظ أن صافي القيمة البيعية (٣٧٦٢٠٠) أكبر من القيمة الشرائية (٣٧٠٠٠٠) هذا الفرق يعتبر ربح.	من د/ أ. مالية على ذمة البيع إلى د/ محفظة أ. مالية (استبعاد أ. مالية المطلوب بيعها من المحفظة) عند تنفيذ عملية البيع: من د/ سمسرة أ. مالية (٣٨٠٠ - ٣٨٠٠٠٠) إلى د/ أ. مالية على ذمة البيع (بصافي القيمة البيعية).	٣٧٠٠٠٠ ٣٧٦٢٠٠ ٣٧٦٢٠٠	٣٧٠٠٠٠ ٣٧٦٢٠٠ ٣٧٦٢٠٠
١٠٠٠٠ للعلاء ٦٠٠٠ ٤٠٠٠ للأفراد	من د/ أ. مالية على ذمة البيع إلى د/ أرباح وخسائر أ. مالية (إثبات أرباح أ. مالية مباعه) من د/ سمسرة أ. مالية إلى مذكورين	٦٢٠٠ ٦٢٠٠ ٨٩١٠٠٠	٦٢٠٠ ٦٢٠٠ ٨٩١٠٠٠

القيمة البيعية ٤٠	القيمة البيعية	د/ الحسابات الجارية		
$١٦٠٠٠٠ = ٤٠٠٠ \times ٤٠$	١٥٠	د/ عمولة بيع أ. مالية	٨٧٣٠٠٠	
عمولة السمسرة	$= ٦٠٠٠ \times ١٥٠$	(تنفيذ عملية البيع)	١٨٠٠٠	
$١٦٠٠ = \%١ \times ١٦٠٠٠٠$	٩٠٠٠٠٠			
عمولة البنك	عمولة السمسرة			
$٣٢٠٠ = \%٢ \times ١٦٠٠٠٠$	=			
	$\%١ \times ٩٠٠٠٠٠$			
	٩٠٠٠ =			
	عمولة البنك =			
	$\%٢ \times ٩٠٠٠٠٠$			
	١٨٠٠٠ =			
		من د/ سمسرة أ. مالية		١٥٨٤٠٠
		إلى مذكورين		
		د/ أمانات بيع أ. مالية		
		د/ عمولة بيع أ. مالية	١٥٥٢٠٠	
		(تنفيذ عملية البيع)	٣٢٠٠	
		عند صرف الأمانة:		
		من د/ أمانات بيع أ. مالية		
		إلى د/ الصندوق		
			١٥٥٢٠٠	١٥٥٢٠٠

ثانيًا: الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة:

في هذه العملية يقوم العملاء بإيداع الأوراق المالية لدى البنك للاحتفاظ بها على سبيل الأمانة وفي نظير ذلك يحصل البنك على عمولة تسمى حفظ الأوراق المالية تحسب عادةً من القيمة الاسمية أو الشرائية بنسبة المقدمة كأمانة وتتم القيود على النحو التالي:

١ - عند استلام البنك للأوراق المودعة كأمانة:

×× من د/ أ. مالية أمانة

×× إلى د/ أصحاب أ. مالية أمانة

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق)

٢- يقوم البنك بتحصيل عمولة الحفظ نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية:

×× من د/ الصندوق أو (الحسابات الجارية)

×× إلى د/ عمولة حفظ أ. مالية

٣- عند قيام العملاء باسترداد أوراقهم المالية المودعة كأمانة أو بيعها لحسابهم بمعرفة

البنك يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق المستردة أو المبيعة كما يلي:

×× من د/ أصحاب أ. مالية أمانة

×× إلى د/ أ. مالية أمانة.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك السعودي الفرنسي فرع الجامعة قسم أ. مالية خلال الأسبوع الأول من رجب ١٤١٧ هـ:

١- تلقى قسم الأوراق المالية طلبات من عملاء البنك لشراء ٢٠٠٠ سهم من أسهم إحدى الشركات وقد بلغت القيمة الشرائية ٥٠ ريال / سهم وعمولة الشراء ٣% منها ٢% للبنك و ١% للسماسرة، وقد طلب العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية كأمانة علمًا بأن عمولة الحفظ ٢%.

٢- بلغت الأوراق المالية المملوكة للعملاء والتي تم بيعها خلال الفترة ١٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٣٠ ريال وتم بيعه بمبلغ ٤٠ ريال.

فإذا علمت أن:

هذه الأوراق كانت مودعة لدى البنك كأمانة وأن العمولة ٣% منها ١% للسماسرة.

المطلوب:

قيود اليومية لإثبات العمليات السابقة.

الحل

قيود اليومية

منه	له	البيان
١٠٣٠٠٠		من د/ الحسابات الجارية إلى مذكورين حـ/ سماسرة أ. مالية (١٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠)
	١٠١٠٠٠	د/ عمولة شراء أ. مالية (إثبات تنفيذ عملية الشراء)
	٢٠٠٠	من د/ أ. مالية أمانة (بالقيمة الشرائية) إلى د/ أصحاب أ. مالية أمانة (قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق كأمانة)
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من د/ الحسابات الجارية إلى د/ عمولة حفظ أ. مالية عمولة الحفظ = القيمة الاسمية × نسبة العمولة ٢٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ × ٢% = القيمة البيعية للأوراق = ٤٠٠٠٠ = ٤٠ × ١٠٠٠ عمولة السمسار = ١% × ٤٠٠٠٠ = ٤٠٠ عمولة البنك = ٢% × ٤٠٠٠٠ = ٨٠٠
٣٩٦٠٠	٣٨٨٠٠	٢- من حـ/ سماسرة أ. مالية (٤٠٠، ٤٠٠٠٠) إلى مذكورين د/ الحسابات الجارية د/ عمولة بيع أ. مالية (تنفيذ عملية البيع)
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من د/ أصحاب أ. مالية أمانة إلى د/ أ. مالية أمانة (إلغاء القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المالية)

ثالثاً: منح سلف أو قروض بضمان أ. مالية:

في هذه العملية يقوم العملاء بتقديم الأوراق المالية للبنك كضمان للسلفة ويقرر البنك منح هؤلاء العملاء بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للأوراق المقبولة وتكون القيود:

١ - عند استلام البنك للأوراق المالية المقدمة كضمان يكون القيد:

×× من د/ أ. مالية ضمان سلف

×× إلى د/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق المقبولة فقط)

٢ - عند قيام العملاء بسحب السلفة أو جزء منها:

×× من د/ السلف بضمان أ. مالية إلى مذكورين

× د/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقدًا)

٣ - في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على السلفة ويجري لهي القيد الآتي:

×× من د/ السلف بضمان أ. مالية

×× إلى د/ الفوائد الدائنة (إيراد للبنك)

(تحميل السلف بقيمة الفوائد المستحقة)

٤ - عند قيام العملاء بسداد السلفة أو جزء منها تكون القيود كما يلي:

(أ) إثبات سداد السلفة (عكس قيد سحب السلفة):

من مذكورين

× د/ الصندوق (في حالة سداد السلفة نقدًا)

× د/ الحسابات الجارية (في حالة سدادها من الحساب الجاري)

×× إلى د/ السلف بضمان أ. مالية

(ب) يلغى القيد النظامي بما يقابل الجزء المسدد من السلفة:

×× من د/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

×× إلى د/ أ. مالية ضمان سلف

ملاحظات:

١ - قد يتعثر أحد العملاء عن سداد قيمة السلفة في التاريخ المتفق عليه وفي هذه الحالة يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بواسطة السماسرة ويخصم

من قيمتها البيعية إجمالي الرصيد المدين المستحق على العميل (السلفة والفوائد)
كما يخصم من قيمتها البيعية عمولة السماسرة وعمولة البنك والفرق إن وجد يضاف
لحساب الجاري ويكون القيد:

٩٩٠٠٠ ×× من د/ سماسرة أ. مالية (القيمة البيعية - عمولة السمسرة)

إلى مذكورين

٩٧٠٠٠ × د/ السلف بضمان أ. مالية (بقيمة السلفة + الفوائد)

٢٠٠٠ × د/ عمولة بيع أ. مالية (إيراد للبنك)

× د/ الحسابات الجارية (بالفرق)

(إثبات تنفيذ عملية البيع)

ثم يلغى القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المباعة:

×× من د/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

×× إلى د/ أ. مالية ضمان سلف

٢- قد تستحق فوائد أو توزيعات أرباح عن الأوراق المالية الموجودة لدى البنك كضمان
للسلفة في هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل كوبونات (عائد) على هذه الأوراق نيابة
عن العملاء ومن ثم يتم تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة العائد أو الكوبونات
المحصلة ويكون القيد:

×× من د/ الصندوق

إلى مذكورين

× د/ سلف بضمان أ. مالية

× د/ عمولة تحصيل كوبونات

(تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة الكوبونات المحصلة)

٣- بعد سداد قيمة السلفة قد يطلب أحد العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية
التي كانت مقدمة كضمان سلف يطلب الاحتفاظ بها كأمانة وإذا حدث ذلك يجرى
القيد:

(أ) يلغى القيد النظامي الخاص بالأوراق المقدمة كضمان للسلف.

(ب) يجرى قيد نظامي جديد يثبت استلام البنك للأوراق كأمانة.

×× من د/ أ. مالية أمانة
×× إلى د/ أصحاب أ. مالية أمانة

تمرين:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق المالية في البنك السعودي الفرنسي فرع الجامعة خلال الأسبوع الثاني من رجب ١٤١٧ هـ:

١- بلغت الأوراق المالية المقدمة كضمان سلف خلال الفترة ٢٠٠٠٠٠ ريال قبل منها البنك ما قيمته الاسمية ١٥٠٠٠٠ ريال.

٢- بلغت مسحوبات العملاء من السلف بضمان أ. مالية خلال الفترة ٦٠٠٠٠ ريال نقدًا.

٣- بلغت الفوائد المستحقة على السلف بضمان أ. مالية خلال الفترة ٣٠٠٠٠ ريال.

٤- ما سدده العملاء من السلف بضمان أ. مالية ٣٥٠٠٠ ريال نقدًا وقد طلب العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المقابلة للجزء المسدد من السلفة كأمانة لدى البنك (نسبة السلفة ٧٠%).

٥- تعثر أحد العملاء عن سداد إحدى السلف بضمان أ. مالية في الموعد المتفق عليه فقام البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بمبلغ ٢٠٠٠٠ ريال (القيمة الاسمية لهذه الأوراق ١٨٠٠٠) علمًا بأن الرصيد المدين المستحق على العميل (السلف + الفوائد) = ١٨٨٠٠ ريال وعمولة البيع ٢% تقتسم مناصفة بين البنك والسمسار.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحل

قيود اليومية

البيان	له	منه
١- من د/ أ. مالية ضمان سلف إلى د/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف (قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق المقبولة)	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠

٢- من د/ السلف بضمان أ. مالية إلى د/ الصندوق (إثبات ما تم سحبه من السلفة)	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٣- من د/ السلف بضمان أ. مالية إلى د/ الفوائد الدائنة (تحميل السلف بقيمة الفوائد المستحقة)	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٤- من د/ الصندوق إلى د/ السلف بضمان أ. مالية (إثبات ما تم سداده من السلفة)	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
من د/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف إلى د/ أ. مالية ضمان سلف ($٥٠٠٠٠ = ٧٠/١٠٠ \times ٣٥٠٠٠$) (إلغاء الأوراق المالية المقابلة للجزء المسدد) من د/ أ. مالية أمانة إلى د/ أصحاب أ. مالية أمانة (قيد نظام يثبت الاحتفاظ بالأوراق)	٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠

٢٠٠٠٠	القيمة البيعية للأوراق	٥-	١٩٨٠٠
١٩٦٠٠	الصفحة ٢% عمولة	من حـ/ سمسرة أ. مالية (٢٠٠-٢٠٠٠٠) إلى مذكورين	
٢٠٠	٢٠٠	حـ/ السلف بضمان أ. مالية	١٨٨٠٠
٢٠٠	المستحق ==	تنفيذ	٠٠٢٠٠
١٨٨٠٠	بنك سمسار	حـ/ عمولة بيع أ. مالية	٠٠٨٠٠
	على العميل	البيع	
		حـ/ الحسابات الجارية (بالفرق)	
		ثم يلغى القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المباعة:	
		من حـ/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف	١٨٠٠٠
		إلى حـ/ أ. مالية ضمان سلف	١٨٠٠٠

المحاسب دوت كوم

سادساً: قسم الاعتمادات المستندية:

يقوم قسم الاعتمادات المستندية بتمويل عمليات التجارة الخارجية والوساطة بين المستوردين والمصدرين.

أطراف الاعتماد المستندي:

١- المستورد (المشتري).

٢- بنك المستورد.

٣- المصدر (البائع).

٤- بنك المصدر (البنك المراسل).

وتنقسم الاعتمادات المستندية عموماً إلى نوعين أساسيين:

أ) اعتمادات مستندية للاستيراد.

ب) اعتمادات مستندية للتصدير.

أولاً: الاعتمادات المستندية للاستيراد:

تتم عملية الاعتمادات المستندية للاستيراد باعتبار البنك بنكاً للمستور على أربع خطوات.

- أ) فتح الاعتماد.
- ب) تقديم الغطاء أو (التأمين).
- ج) تنفيذ الاعتماد.
- د) تسوية أو إقفال الاعتماد.

مثال:

بلغت الاعتمادات المستندية للاستيراد التي وافق البنك السعودي الأمريكي فرع جدة على فتحها لصالح شركة وسيم الصناعية ٥٠٠٠٠٠ ريال ونسبة الغطاء ٦٠% والعمولة ٢% والمصاريف ١% وقد خصمت قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف من الحسابات الجارية، وقد وصل إخطار من المراسل الخارجي يفيد تنفيذ اعتماد قيمته ٤٦٠٠٠٠ ريال وأن عمولة المراسل ١٥٠٠ ريال وقد تقدمت الشركة المستوردة للبنك لاستلام البضاعة وسداد باقي المستحق عليها نقدًا كما قام البنك بسداد المستحق عليه للمراسل الخارجي. المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق.

الحل:

قيود اليومية

منه	له	البيان
-----	----	--------

١- فتح الاعتماد: عندما يوافق البنك على فتح الاعتماد يجرى القيد النظامي التالي: من ح/ اعتمادات مستندية (يقصد به المستوردين) إلى ح/ اعتمادات مستندية لمذكورين (يقصد به المصدرين) (قيد نظامي يثبت فتح الاعتماد)	٥٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠	
١- قيمة الغطاء = قيمة الاعتماد المفتوح × نسبة الغطاء $٣٠٠٠٠٠ = ٦٠\% \times ٥٠٠٠٠٠ =$ العمولة $١٠٠٠٠ = ٢\% \times ٥٠٠٠٠٠ =$ المصاريف $٥٠٠٠ = ١\% \times ٥٠٠٠٠٠ =$ <u>٥٠٠٠</u> ٣١٥٠٠٠	٢- تقديم الغطاء أو التأمين: يقوم البنك بتحصيل قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحساب الجاري: من ح/ الحسابات الجارية إلى المذكورين ح/ غطاء اعتمادات مستندية ح/ عمولة اعتمادات مستندية ح/ مصاريف اعتمادات مستندية (خصم قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف من الحسابات الجارية) ٣٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٥٠٠٠	٣١٥٠٠٠

٣- تنفيذ الاعتماد: عندما يصل إخطار تنفيذ الاعتماد من المراسل الخارجي يقوم البنك بإجراء القيود الثلاثة التالية: أ) إثبات مديونية المستورد بقيمة الاعتماد المنفذ: من د/ الحسابات الجارية المدينة اعتمادات إلى د/ اعتمادات مستندية ب) إثبات دائنة المراسل الخارجي بقيمة الاعتماد المنفذ وعمولته: من مذكورين د/ اعتمادات مستندية لمذكورين د/ عمولة المراسلين على د/ المراسلين بالخارج.	٤٦٠٠٠ ٤٦٠٠٠ ٤٦١٥٠٠	٤٦٠٠٠ ١٥٠٠ ٤٦١٥٠٠
د) إثبات تحميل المستورد بقيمة عمولة المراسل الخارجي: من د/ الحسابات الجارية المدينة اعتمادات إلى د/ عمولة المراسل الخارجي	٧٥٠٠ ١٥٠٠ ٧٥٠٠ ١٥٠٠	٧٥٠٠ ١٥٠٠

يلاحظ أن البنك وسيط بين المستورد والمراسل الخارجي ويتم تسوية حساباتهم كما يلي: (أ) تسوية حساب المستورد: يلاحظ أن المطلوب من العميل لكي يستلم البضاعة ما يلي: قيمة الاعتماد المستندي ٦٠٠٠٠ + عمولة المراسل الخارجي ١٥٠٠ إجمالي المطلوب من العميل ٦١٥٠٠ يطرح منه: الغطاء الذي سبق تقديمه ٣٠٠٠٠٠ الباقي المستحق على العميل والواجب ١٦١٥٠٠ سداد لكي يستلم البضاعة	٤- إقفال الاعتماد (تسوية الاعتماد): (أ) تسوية حساب المستورد: من مذكورين د/ غطاء اعتمادات مستندية د/ الصندوق إلى د/ الحسابات الجارية المدينة اعتمادات (إقفال حساب المستورد) (ب) تسوية حساب المراسل الخارجي: عند قيام البنك بسداد المستحق عليه للمراسل الخارجي عن طريق مؤسسة النقد يكون القيد: من د/ المراسلين بالخارج إلى د/ مؤسسة النقد	٣٠٠٠٠٠ ١٦١٥٠٠ ٤٦١٥٠٠ ٤٦١٥٠٠
---	--	---

ثانياً: الاعتمادات المستندية للتصدير:

تتم عملية الاعتمادات المستندية للتصدير على ثلاث خطوات كما يلي:

أ) فتح الاعتماد.

ب) تنفيذ الاعتماد.

ج) إقفال الاعتماد.

ملحوظة: خطوة تقديم الغطاء أو التأمين توجد في بنك المستورد.

مثال:

تلقى قسم الاعتمادات المستندية ببنك الرياض إخطاراً من أحد المراسلين بفرنسا يفيد فتح اعتماد بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ لصالح إحدى شركات تصدير التمور ولقد قدمت الشركة المصدرة مستندات شحن البضاعة للبنك وطلبت إضافة قيمتها للحساب الجاري، كما قام المراسل الخارجي بسداد المستحق عليه.

علمًا بأن العمولة ٢٥٠٠ ريال والمصروفات ١٣٠٠ ريال.

المطلوب: قيود اليومية العامة.

الحل:

قيود اليومية

منه	له	البيان
-----	----	--------

(يقصد به المراسلين) (يقصد به المصدرين)	١- فتح الاعتماد: عندما يصل إخطار من المراسل الخارجي بخصوص فتح الاعتماد يجري القيد: من حـ/ اعتمادات مستندية تصدير إلى حـ/ اعتمادات مستندية تصدير لمذكورين (قيد نظامي يثبت فتح الاعتماد)	٦٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠
---	---	--------------------------

المحاسب دوت كوم

٢- تنفيذ الاعتماد: عندما تتقدم الشركة المصدرة بمستندات شحن البضاعة وما يفيد تنفيذ الاعتماد يقوم البنك بإجراء القيدين التاليين: (أ) إثبات مديونية المراسل الخارجي بقيمة الاعتماد المنفذ والعمولة والمصاريف كما يلي: من ح/ المراسلين بالخارج إلى مذكورين ح/ اعتمادات مستندية تصدير ح/ عمولة اعتمادات مستندية تصدير ح/ مصاريف اعتمادات مستندية تصدير	٦٠٣٨٠٠ ٦٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠ ١٣٠٠	
(ب) إثبات دائنية المصدر أو صرف قيمة البضاعة له نقدًا: من ح/ اعتمادات مستندية تصدير لمذكورين إلى ح/ الحسابات الجارية (أو الصندوق في حالة صرف القيمة نقدًا)	٦٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠	

ملحوظة: عمولة ومصاريف الاعتمادات المستندية تصدير تحمل عادة على طالب الخدمة ومن ثم تحمل على المراسلين ويتم صرف قيمة البضاعة بالكامل للمصدر.		
٣ - إقفال الاعتماد: يلاحظ أن البنك وسيط بين كل من المصدر والمراسل الخارجي ومن ثم يتم تسوية حسابهما كما يلي: - تسوية حساب المصدر: بالنسبة للمصدر تم تسوية حسابه قبل ذلك في مرحلة تنفيذ الاعتماد (قيد رقم ب) - تسوية حساب المراسل الخارجي: فعند قيامه بسداد المستحق عليه عن طريق مؤسسة النقد يكون القيد: من د/ مؤسسة النقد إلى د/ المراسلين بالخارج	٦٠٣٨٠٠	٦٠٣٨٠٠

سابعًا: قسم خطابات الضمان:

خطابات الضمان عبارة عن خطاب صادر من البنك لصالح جهة معينة يتعهد فيه البنك بسداد مبلغ معين لصالح الجهة المستفيدة في حالة عدم وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان وتتم القيود على ثلاث خطوات كما يلي:

(أ) تحصيل قيمة التأمين.

(ب) إصدار الخطابات.

(ج) إقفال الخطابات.

(أ) تحصيل قيمة التأمين:

يقوم البنك بتحصيل قيمة التأمين والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية كما يلي:

×× من د/ الصندوق (أو الحسابات الجارية)

إلى مذكورين

× د/ تأمين خطابات ضمان

× د/ عمولة خطابات ضمان

× د/ مصاريف خطابات ضمان.

(ب) إصدار الخطابات:

عندما يتم إصدار الخطابات وبعد تحصيل قيمة التأمين يجرى القيد التالي:

× من د/ التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان

× إلى د/ التزامات البنك مقابل خطابات ضمان

(قيد نظامي يثبت إصدار الخطابات)

(ج) إقفال الخطابات:

في نهاية مدة الخطابات هناك احتمالين:

١ - وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان في هذه الحالة

يقوم البنك بإجراء القيد التاليين:

×× من د/ التزامات البنك مقابل خطابات ضمان

×× إلى د/ التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان

يتم رد قيمة التأمين للعميل:

×× من د/ تأمين خطابات ضمان

×× إلى د/ الصندوق (أو الحسابات الجارية).

٢- عدم وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان في هذه

الحالة يقوم البنك بإجراء القيد التالين:

- يلغى القيد النظامي: ×× من د/ التزامات البنك مقابل خطابات ضمان

×× إلى د/ التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان

- يتم صرف قيمة الخطاب بالكامل للجهة المستفيدة:

من مذكورين

× د/ تأمين خطابات ضمان

× د/ الحسابات الجارية (بالفرق بين قيمة الخطاب وقيمة التأمين)

إلى د/ الحسابات الجارية (أو الصندوق) (للجهة المستفيدة)

تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي في البنوك التجارية

في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بإعداد كل من:

أولاً: حساب الأرباح والخسائر:

يتم تصوير د/ أ.خ في البنك التجاري طبقاً للنموذج التالي:

د/ أ.خ للبنك عن العام المنتهي في / /

المحاسب دوت كوم

ملاحظات:	الفوائد الدائنة:		الفوائد المدينة:	
١- يقصد بالسلف بضمانات مختلفة السلف بضمان أ. مالية أو أ. تجارية... الخ.	فوائد السلف بضمان مختلفة	×	فوائد على الحسابات الجارية	×
٢- الحسابات الجارية المدينة فاندتها (دائنة) بينما الحسابات الجارية الدائنة فاندتها (مدينة)	فوائد على الحسابات الجارية المدينة	×	الدائنة	×
٣- الاجبوا الدائن يتعلق بعملية خصم أ. تجارية أي الذي يحصل عليه البنك في حالة شراء الأوراق من العملاء بينما الاجبوا المدين يتعلق بعملية إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد.	عمولات دائنة:	×	فوائد على الودائع المختلفة	×
٤- حساب أ. خ السابق يعد طبقاً لمبدأ == في المحاسبة والذي يقضي بتحميل الفترة المالية بكل الإيرادات التي تخصها حصلت أو لم تحصل ويكل المصروفات التي تخصها سددت أو لم تسدد.	عمولة تحصيل شيكات	×	عمولات مدينة:	×
	عمولة تحصيل أ. تجارية	×	عمولة سمسرة	×
	عمولة شراء أ. مالية	×	عمولة مراسلين	×
	عمولة بيع أ. مالية	×	الأجبوا المدين	×
	عمولة حفظ أ. مالية	×	مصروفات إدارية وعمومية	×
	عمولة اعتمادات مستندية	×	المخصصات	
	عمولة خطابات ضمان	×	مخصص إهلاك أصول ثابتة (سنوي)	×
	الاجبوا الدائن:	×	م.د.م. فيها	×
	إيرادات أخرى:	×	مخصص ضرائب	×
	إيراد استثمارات	×	مصروفات أخرى:	
	أرباح بيع استثمارات	×	خسائر بيع استثمارات	×
	إيجار خزائن	×	ديون معدومة	×
	أي إيرادات أخرى	×	تأمينات غير مستردة (حريق، حوادث)	×
	خسارة (م.ع)	×		×
		×	ربح (م.ع)	×
		×		×

ثانيًا: قائمة المركز المالي (ميزانية):

الميزانية في / / أصول

خصوم

١ - المصادر (الموارد) الخارجية: الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) الودائع المختلفة المستحق للبنوك المحلية والأجنبية قروض من مؤسسة النقد غطاء اعتمادات مستندية تأمين اعتمادات مستندية شيكات وحوالات مستحقة الدفع	× × × × × × ×		١ - النقدية: نقدية بالصندوق نقدية لدى مؤسسة النقد أرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية شيكات تحت التحصيل (مملوكة للبنك) عملات أجنبية وذهب	× × × ×	
٢ - المصادر الداخلية (حقوق المساهمين) رأس المال الأرباح المرحلة أو المحتجزة صافي ربح السنة الحالية الاحتياطيات المختلفة ٣ - أرصدة دائنة أخرى: مصرفات مستحقة إيرادات مقبوضة مقدماً	× × × × × × ×	× × × × × × ×	٢ - أصول متداولة بخلاف النقدية: محفظة أ. تجارية (أ. تجارية مخصومة) محفظة أ. مالية (أسهم وسندات) الحسابات الجارية المدينة (تسهيلات الائتمان) السلف والقروض بضمانات مختلفة ٣ - أرصدة مدينة أخرى: أدوات كتابية متبقية تأمين مسترد مصرفات مدفوعة مقدماً إيرادات مستحقة	× × × × × × ×	× × × × × × ×
مجموع الخصوم حسابات نظامية: اعتمادات مستندية لمذكورين التزامات البنك مقابل خطابات الضمان أصحاب أ. تجارية للتحصيل	× ×	× ×	٤ - أصول أخرى (أصول ثابتة) عقارات - م. أهلاك أثاث - م. إهلاك مجموع الأصول حسابات نظامية: اعتمادات مستندية التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان أ. تجارية للتحصيل	× × × × × × ×	× × × × × × ×

تمرين :

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات أحد البنوك التجارية في ١٤١٦/١٢/٣٠ هـ
 (بالألف ريال): احتياطي قانوني ١٠٠٠ - احتياطي عام ١٠٠٠ - أرباح مرحلة ١٩٠ -
 قروض وسلف مختلفة ١٤٠٠٠ - أ. تجارية مخصومة ٧٢٠٠ - حسابات جارية (ودائع
 تحت الطلب) ١٦٠٠٠ - ودائع لأجل ٧٥٠٠ - صندوق التوفير ٧٠٠٠ - محفظة أ. مالية
 ٥٠٠٠ - إيراد أ. مالية ٥٠٠ - مباني ٨٤٠٠ - إيراد مباني ٢١٠ - فوائد دائنة ٢٧٠٠ -
 - عمولات النقد الأجنبي المقبوضة ٦٠٠ - غطاء (تأمين) اعتمادات مستندية ٨٠٠ -
 أجور ورواتب ٩٠٠ - فوائد مدينة ٢٠٠ - عمولات مدفوعة ٤٠٠ - مصروفات إدارية
 وعمومية ٧٠٠ - تأمينات خطابات الضمان ٤٠٠ - اعتمادات مستندية ما زالت مفتوحة
 ١٢٠٠ - خطابات الضمان السارية ١٠٠٠ - المستحق للبنوك الخارجية ٤٠٠ - نقدية
 بالصندوق ٥٠٠ - نقدية بالبنوك المحلية ١١٠ - أرصدة لدى مؤسسة النقد ١٥٠٠ -
 مخصص إهلاك مباني ٢١٠ - تأمينات الحريق (غير مسترد) ٢٠٠ - تأمينات نور ومياه
 (مسترد) ١٠٠ - مخصص ضرائب ٢٠٠ - رأس المال ٥٠٠.

فإذا علمت أن: (القيمة بالألف ريال)

١- هناك فوائد مدينة مستحقة قدرها ٢٠.
 ٢- تتضمن المصروفات الإدارية قيمة قسط التليفون عن شهر محرم ١٤١٧ هـ وقيمتها
 ١٠.

٣- إيراد المباني الشهرية ١٥.

٤- إيراد أ. مالية السنوية ٦٠٠.

٥- تستهلك المباني بمعدل ٢.٥% سنوياً قسط ثابت.

٦- تقرر زيادة مخصص الضرائب بمقدار ١٠٠.

المطلوب:

أولاً: إعداد ح/ أ. خ البنك عن العام المنتهي في ١٤١٦/١٢/٣٠ هـ.

ثانياً: إعداد الميزانية في ١٤١٦/١٢/٣٠ هـ مبوبةً تبويباً سليم.

الحل:

د/ أ. خ للبنك عن العام المنتهي في ١٤١٦/١٢/٣٠ هـ (الأرقام بالآلف ريال)

إيرادات

مصرفات

٦٠٠	إيراد أ. مالية	٢٠٠	تأمينات الحريق
١٨٠	إيراد مباني	٩٠٠	أجور ورواتب
٢٧٠٠	فوائد دائنة	٢٢٠	فوائد مدينة
٦٠٠	عمولات النقد الأجنبي	٤٠٠	عمولات مدفوعة
		٦٩٠	مصرفات إدارية وعمومية
		١٠٠	مخصص ضرائب
		٢١٠	مخصص إهلاك مباني
		١٣٦٠	صافي ربح السنة (م.ع)
		٤٠٨٠	
٤٠٨٠			

المحاسب دوت كوم

الميزانية العمومية في ١٤١٦/١٢/٣٠ هـ

النقدية:		المصادر الخارجية:	
نقدية بالصندوق		الحسابات الجارية	
أرصدة لدى مؤسسة النقد	٥٠٠	ودائع لأجل	١٦٠٠٠
نقدية بالبنوك المحلية	١٥٠٠	صندوق التوفير	٧٥٠٠
	١١٠	المستحق للبنوك الخارجية	٧٠٠٠
أصول متداولة بخلاف النقدية:		تأمين اعتمادات مستندية	٤٠٠
محفظة أ. تجارية		تأمينات خطابات الضمان	٨٠٠
محفظة أ. مالية	٧.٢٠٠		٤٠٠
قروض وسلف	٥.٠٠٠	المصادر الداخلية:	
	١٤.٠٠٠	رأس المال	
أرصدة مدينة أخرى:		أرباح مرحلة	٣٢١٠٠
تأمين مسترد نور ومياه		احتياطي قانوني	٥٠٠
قسط تليفون مقدم	١٠٠	احتياطي عام	١٩٠
إيراد أ. مالية مستحق	١٠	صافي ربح السنة	١٠٠٠
	١٠٠		١٠٠٠
أصول أخرى (ثابتة)		مخصصات أخرى:	١٣٦٠
٨٤٠٠ مباني		مخصص ضرائب	
٤٢٠ - م. إهلاك		أرصدة دائنة أخرى:	
	٢١٠	فوائد مدينة مستحقة	٢٠
		إيراد مباني مقبوض مقدماً	٣٠
			٤٠٥٠
		مجموع الخصوم	٣٠٠
مجموع الأصول			
	٧٩٨٠	حسابات نظامية	
حسابات نظامية:		اعتمادات مستندية لمذكورين	٥٠
اعتمادات مستندية		التزامات البنك مقابل خطابات الضمان	
التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان			٣٦٥٠٠
			٤٠٠
			٦٠٠
			١٠٠٠

تمرين ٢:

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفاتر أحد البنوك التجارية عن العام المنتهي في ١٢/١٦/١٤هـ (بالآلاف ريال). فوائد على الودائع المختلفة ٤٣ - أجيو مدين ١٥ - أجيو دائن ٢٢ - ودائع جارية ٤٥٨٠ - (مدينين) حسابات جارية مدينة ٨٣٠٢ - ودائع توفير ١٦٠٠ - تأمين اعتمادات مستندية ٤٠٠ - تأمين خطابات ضمان ٧٠٠ - عمولة تحصيل كوبونات أ. مالية ٢١ - أرصدة طرف البنوك المحلية ٥٠٠ - نقدية بالصندوق ١٣٠٠ - قروض من مؤسسة النقد ٢٠٠ - آلات حاسبة ١٦٠ - إيرادات مختلفة ٦ - محفظة أ. مالية ٢٠٠ - حوالات وشيكات تحت التحصيل ٧٠ احتياطيات مختلفة ٧٧٣ - أرباح مرحلة ٩٠ - إعلان ١٢ - عمولة تحصيل أ. تجارية ٥ - إيراد استثمارات ٣ - المستحق للبنوك والمراسلين ٧٢٠ - أرباح بيع استثمارات ٥ - مباني ٤٠ - حوالات وشيكات مستحقة الدفع ٧٥ - أجور ورواتب ٥٥ - عمولة وسمسرة مدفوعة ٢ - فوائد على الحسابات الجارية المدينة ٢٠٠ - عمولة اعتمادات مستندية ٣٥ - عمولة خطابات ضمان ٢٧ - أ. تجارية مخصومة ٣٠٠٠ - ودائع لأجل ٧٣٠ - ودائع بإخطار ٨٠٠ - أرصدة طرف مؤسسة النقد ٣٠٠ - مصروفات إدارية وعمومية ٢٠ - مخصص إهلاك آلات حاسبة ٣٠ - د.م ٣ - رأس المال ٣٠٠٠.

فإذا علمت أن:

١- تستهلك المباني بنسبة ١٠% (قسط ثابت) والآلات الحاسبة بنسبة ١٠% (قسط متناقص).

٢- أفلس أحد المدينين وكان مدين للبنك بمبلغ ٢٠.

٣- هناك أدوات كتابية متبقية آخر المدة تقدر بمبلغ ٥.

٤- أجور ورواتب شهر ذي الحجة ١٤١٦هـ لم تسدد بعد.

٥- مصروفات الإعلان عبارة عن حملة إعلانية بدأت في ١/١/١٤١٦هـ وسوف تستمر ثلاث سنوات.

٦- الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل ٢٠٠ والاعتمادات المستندية لمذكورين ٣٠٠ والأوراق المالية المودعة كإمانة ١٠٠.

المطلوب:

أولاً: إعداد حساب أ.خ البنك عن العام المنتهي في ١٢/٣٠/١٤١٦ هـ.
ثانياً: إعداد الميزانية في ١٢/٣٠/١٤١٦ هـ مبوبة تبويب سليم.

الحل :

ح/ أ.خ للبنك عن العام المنتهي في ١٢/٣٠/١٤١٦ هـ (الأرقام بالآلاف ريال)

إيرادات

مصرفات

٢٢	أجيو دائن	٤٣	فوائد على الودائع المختلفة
٢١	عمولة تحصيل كوبونات أ. مالية	١٥	أجيو مدين
٦	إيرادات مختلفة	٤	إعلان
٥	عمولة تحصيل أ. تجارية	٦٠	أجور ورواتب
٣	إيراد استثمار	٢	عمولة سمسرة
٥	أرباح بيع استثمارات	١٥	مصرفات إدارية وعمومية
٢٠٠	فوائد على الحسابات الجارية المدينة	٥	ديون معدومة
٣٥	عمولة اعتمادات مستندية	٤	مخصص إهلاك مباني
٢٧	عمولة خطابات ضمان	١٣	مخصص إهلاك آلات حاسبة
		١٦٣	صافي ربح السنة (م.ع)
٣٢٤		٣٢٤	

الميزانية العمومية (بالألف ريال)

المحاسب دوت كوم

النقدية:			المصادر الخارجية:		
نقدية بالصندوق	١٣٠٠		ودائع جارية	٤٥٨٠	
أرصدة لدى مؤسسة النقد	٠.٣٠٠		ودائع لأجل	٠.٧٣٠	
أرصدة طرف البنوك المحلية	٠.٥٠٠		ودائع بإخطار	٠.٨٠٠	
حوالات وشيكات تحت التحصيل	٧٠		ودائع توفير	١٦٠٠	
		٢.١٧٠	المستحق للبنوك والمراسلين	٠.٧٢٠	
أصول متداولة بخلاف النقدية:			قروض من مؤسسة النقد	٠.٢٠٠	
محفظة أ. مالية	٢٠٠		تأمين اعتمادات مستندية	٠.٤٠٠	
محفظة أ. تجارية	٣٠٠٠		تأمين خطابات ضمان	٠.٧٠٠	
حسابات جارية مدينة	٨٣٠٠		حوالات وشيكات مستحقة الدفع	٠.٠٧٥	
		١١٥٠٠			٩٨٠٥
أرصدة مدينة أخرى:			المصادر الداخلية:		
أدوات كتابية متبقية	٥		رأس المال	٣٠٠٠	
م. مقدم (إعلان)	٨		احتياطات مختلفة	٠.٧٧٣	
		١٣	أرباح محتجزة	٠.٠٩٠	
			صافي أرباح السنة	٠.١٦٣	
					٤٠٢٦
أصول أخرى (ثابتة)			أرصدة دائنة أخرى:		
١٦٠ آلات حاسبة			مصرفات مستحقة (رواتب)	٥	
٤٣ - م. إهلاك	١١٧				٥
٤٠ مباني					
٤ - إهلاك	٣٦				١٣٨٣٦
		١٥٣	حسابات نظامية		
		١٣٨٣٦	أصحاب أ. تجارية للتحصيل	٢٠٠	
حسابات نظامية:			اعتمادات مستندية لمذكورين	٣٠٠	
أ. تجارية للتحصيل	٢٠٠		أصحاب أ. مالية كأمانة	١٠٠	
اعتمادات مستندية	٣٠٠				٦٠٠
أ. مالية كأمانة	١٠٠				
		٦٠٠			